المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

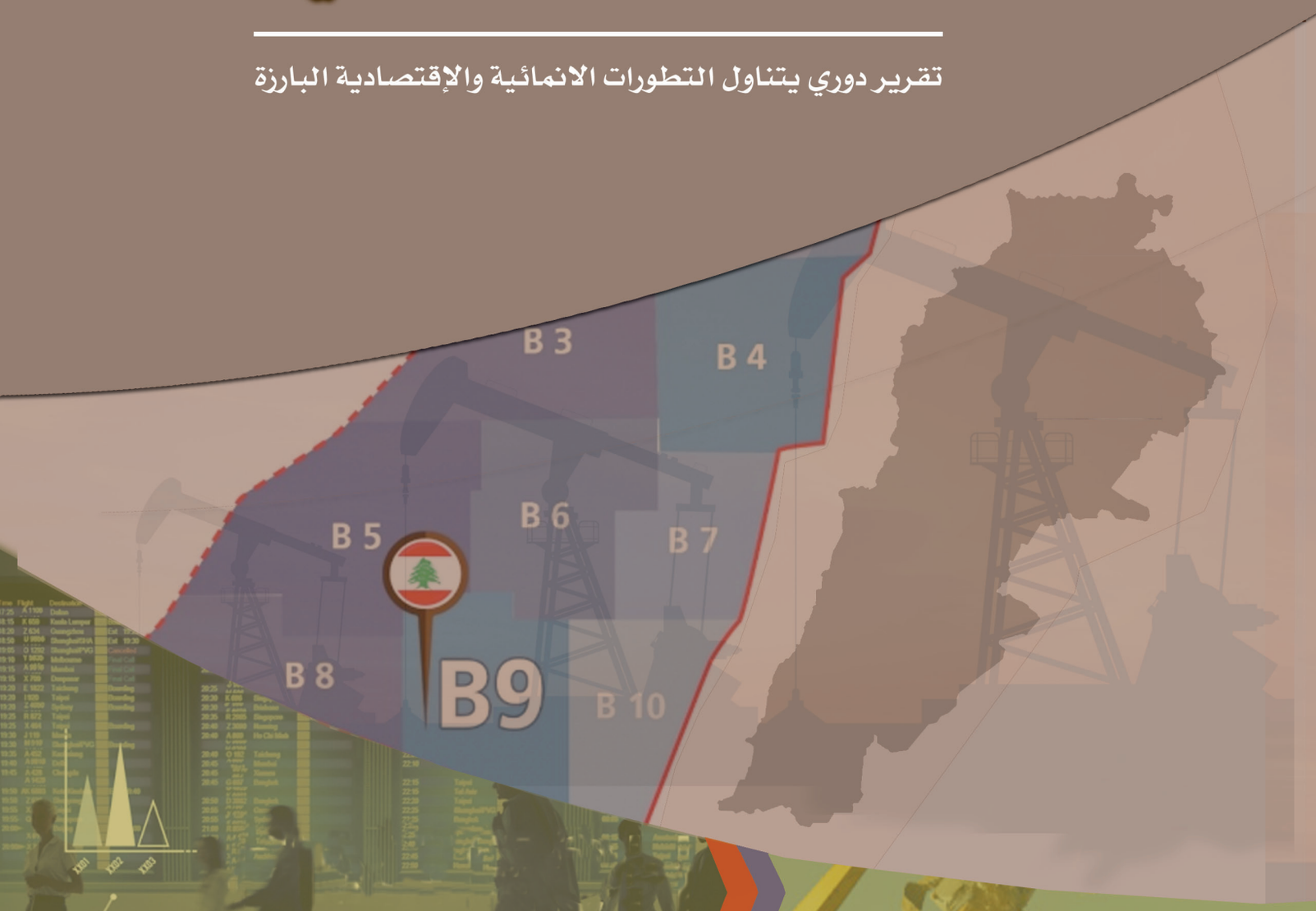

العدد السابع عشر
تموز ٢٠١٨

التقرير الإنمائي

تموز ٢٠١٨

العدد السابع عشر

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسّسات العامة والخاصة.

إعداد: قسم الدراسات الاقتصادية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: تموز ٢٠١٨ الموافق شوال ١٤٣٩هـ.

العدد: السابع عشر

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد بناية الورود ـ الطابق الأول.

هاتف: **01/836610**

فاكس: **01/836611**

خليوي: **03/833438**

Baabda 10172010

Beirut–Lebanon

P.o.Box: 24 /47

e.mail: dirasat@dirasat.net

http: www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة العدد 5

الفصل الأول : تطورات قطاع النفط والغاز اللبناني خلال النصف الثاني من العام 2017 7

1. مدخل 9

2 . في مضمون رخصتي التلزيم للرقعتين 4 و 9 10

3. اقتراح قانون للتنقيب عن النفط في البر اللبناني 11

4. مشروع قانون إنشاء شركة البترول الوطنية 12

5. مشروع قانون إنشاء الصندوق السيادي 13

6. اقتراح قانون دعم الشفافية في قطاع البترول 14

الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية في لبنان 15

1. التكنولوجيا المالية عالمياً 17

2. التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط 20

3. العوامل المؤثرة في نمو هذا النوع من الشركات في لبنان 21

4. أبرز شركات التكنولوجيا المالية العاملة في لبنان 22

الفصل الثالث: تحديث المخطط التوجيهي لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان 25

1. مدخل 27

2. نتائج المسح الأخير لتحديث معطيات المخطط التوجيهي لمكبّات النفايات 28

أ) مكبّات النفايات المنزلية الصلبة 28

ب) مكبّات نفايات البناء والردميات 29

3. نموذج تحديد أولويات التدخل والمعالجة 30

الفصل الرابع : قطاع التأمين في لبنان 39

1. القيمة الإجمالية لأقساط التأمين Gross Premium Value 41

2. عمق التأمين والكثافة التأمينية 42

3. الخدمات التأمينية في لبنان 44

4. الشركات العاملة في قطاع التأمين في لبنان 45

5. علاقة المصارف بقطاع التأمين 46

6. التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في لبنان 48

الفصل الخامس: تدهور نوعية الهواء في لبنان ودور البلديات في المعالجة 51

1. القطاعات الأساسية المسببة لتلوث الهواء في لبنان 53

2. تأثير الأزمة السورية على نوعية الهواء 55

3.الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء وأنشطة الرصد الأخرى 56

4. الاستراتجية الوطنية لمراقبة نوعية الهواء في لبنان 2015–2030 57

5. التدابير والإجراءات التي يمكن للبلديات اتخاذها لإدارة نوعية الهواء 60

المراجع 64

مقدمة العدد

بعد مسيرة طويلة من التحضيرات تخلّلتها محاولات انطلاق كان مصيرها الفشل من جراء عدم الاستقرار السياسي، ها هو لبنان يخطو باتجاه التحوّل إلى دولة نفطية. فقد وافق مجلس الوزراء خلال شهر كانون الأول ٢٠١٧ على منح رخصتي استكشاف وإنتاج، في الرقعتين رقم ٤ في الشمال ورقم ٩ في الجنوب، حصرياً لكونسورتيوم مكوّن من ثلاث شركات نفطية هي: توتال الفرنسية Total، إيني الايطالية ENI ، نوفاتيك الروسية Novatek. أعقب ذلك تنظيم حفل توقيع رسمي في بيروت بتاريخ التاسع من شباط عام ٢٠١٨، حضره رئيس الجمهورية وحشد من الوزراء والنواب والسفراء وممثلي الشركات ومعنيين آخرين.

وإنطلاقاً من أهمية مواكبة هذا القطاع الواعد، خُصّص الفصل الأول من العدد ١٧ من التقرير الإنمائي لعرض أبرز التطوّرات المستجدة على صعيد الإطار المؤسّساتي والتشريعي والتطبيقي للصناعة البترولية في لبنان، إلى جانب بعض التفاصيل المتصلة بنتائج جولة التراخيص الأولى.

وعلى صعيد آخر يشهد لبنان والعالم نمواً وتطوّراً لافتين لقطاع اقتصادي جديد نسبياً هو قطاع التكنولوجيا المالية FinTech، كحصيلة للدمج بين مصطلحي التكنولوجيا والمالية، ويعدّ هذا القطاع سليل الابتكارات التكنولوجية في الصناعة المالية. لذلك يسلّط الفصل الثاني من التقرير الإنمائي الضوء على آخر التطوّرات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، خصوصاً في لبنان والشرق الأوسط. حيث يتضح أن لبنان يتمتع بمزايا عديدة تؤكد قابلية الاقتصاد اللبناني للعب دور رائد في هذا المجال.

وفي الوقت الذي يعلّق فيه اللبنانيون آمالاً كبيرة على الثروة البترولية المحتملة، تعود أزمة النفايات للظهور مجدّداً مع قيام وزارة البيئة نهاية عام ٢٠١٧ بنشر المخطط التوجيهي المحدّث لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات، خصوصاً أن غالبيتها عبارة عن مكبّات عشوائية. ويتناول الفصل الثالث من هذا التقرير الوضع الحالي للمكبّات العشوائية في معظم المواقع على الأراضي اللبنانية، مع التركيز على ٤٠ مكباً موزّعة مناصفة بين مكبّات نفايات صلبة وأخرى لمخلفات الردم وأعمال البناء، جرى تصنيفها بوصفها الأكثر خطورة على البيئة والصحة عموماً وذلك بالإضافة إلى السياسات المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة.

وعلى الرغم من النمو الذي يشهده قطاع التأمين في لبنان فإنه يأتي متأخراً جداً خلف القطاع المصرفي، لناحية حجم المنتجات ونوعية الخدمات وفعالية العمليات. كما أن تقدّمه على الصعيد الإقليمي قياساً على نظرائه في المنطقة لم يترجم تطوّراً على الصعيد الدولي. هذا الموضوع يشكّل مضمون الفصل الرابع من التقرير الذي يعرض لواقع قطاع التأمين اللبناني بما في ذلك التحدّيات التي تواجهه.

إلى ذلك برهنت الدراسات الجارية حول نوعية الهواء في لبنان أن اللبنانيين معرّضون لمستويات مرتفعة من التلوّث،خصوصاً في المدن الكبيرة حيث تجاوزت هذه المستويات المعايير المسموح بها من قبل منظمة الصحة العالمية، التي أكدّت على ضرورة اتخاذ السلطات الوطنية إجراءات عاجلة لمعالجة الخطر الداهم. فكان لا بدّ من توجيه اهتمام خاص بهذه المسألة البيئية الحيوية في الفصل الخامس والأخير من هذا التقرير، مع التركيز على دور البلديات في التخفيف من تأثيرات تلوث الهواء فضلاً عن وضع التوصيات بشأن الحلول الممكنة.

الفصل الأول

تطوّرات قطاع النفط والغاز اللبناني

خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٧

تطوّرات قطاع النفط والغاز اللبناني
خلال النصف الثاني من العام 2017

1. مدخل

استكمل لبنان تحضيراته للدخول إلى نادي الدول النفطية في نهاية العام 2017. وذلك من خلال تلزيم ائتلاف من ثلاث شركات نفطية كبرى أعمال الاستكشاف والإنتاج في الرُقعتين رقم 4 في الشمال و 9 في الجنوب من أصل خمس رُقع كانت معروضة للتلزيم خلال الدورة الأولى، وهي: 1، 4، 8، 9، 10. بعدما كان متوقعاً أن يشارك في المزايدة عدد أكبر من الشركات المصنّفة، والتي جرى تأهيلها مسبقاً ووصل عددها الإجمالي إلى 47 شركة. ويضم الائتلاف المذكور الذي حصل على الرخصتين الشركات التالية: توتال الفرنسية (صاحب حق مشغّل)، إيني الإيطالية (صاحب حق غير مشغّل) نوفاتك الروسية (صاحب حق غير مشغّل)[1].

ويأتي هذا التلزيم تتويجاً لسلسلة من التشريعات والإجراءات بدأت منذ العام 2010، وسبق أن أشرنا إلى بعضها في العدد السادس عشر. وأبرزها ما يلي:

- قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132/2010.
- مرسوم إنشاء هيئة إدارة قطاع البترول رقم 7968/2012.
- دورات التأهيل المسبق للشركات النفطية (الأولى سنة 2013 والثانية سنة 2017).
- إنجاز نموذج لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج للأنشطة البترولية (مرسوم 43 تاريخ كانون الثاني 2017).
- إعداد دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص (مرسوم 43 تاريخ كانون الثاني 2017).
- تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى عشر رُقع (سنة 2017).
- إقرار قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية (رقم 57/2017 سنة 2017).
- استحداث المديرية العامة للأصول البترولية في وزارة المالية (سنة 2017).
- اقتراح قانون للتنقيب عن النفط في البر اللبناني (سنة 2017).
- اقتراح قانوني الصندوق السيادي وإنشاء الشركة الوطنية للنفط (سنة 2017).

1- موقع هيئة إدارة البترول : http://www.lpa.gov.lb/

وفيما يلي نعرض لأبرز المعالم في الرخصتين المشار إليهما، وكذلك لمضمون مشاريع قوانين النفط في البر اللبناني والصندوق السيادي وشركة النفط الوطنية، بما في ذلك الملاحظات على كل منها.

2. في مضمون رخصتي التلزيم للرُقعتين 4 و9

يتضمّن الجدول التالي التعريف بهوية الشركات الثلاث وحصة كل منها في الرخصة:

صاحب الحق	التعريف بالشركة	نسبة المساهمة
توتال TOTAL	هي شركة عالمية متخصصة في النفط والغاز، وتُعدّ واحدة من الشركات التسع الكبرى في العالم في هذا القطاع. تشمل أنشطة شركة Total S.A. كامل سلسلة الأنشطة البترولية من الاستكشاف إلى استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء، ونقل البترول وتكريره، وتسويق النفط الخام والمنتجات البترولية وتصديرها عالمياً.	% 40
إيني ENI	شركة ENI S.P.A. الشركة الأم لشركة ENI International B.V : تُصنّف هذه الشركة من بين أفضل مئة شركة من حيث العائدات على مؤشر Fortune Global 500، وتشمل أنشطة الشركة كامل سلسلة الأنشطة البترولية الاستكشاف إلى النقل والإنتاج والتكرير وبيع البترول.	% 40
نوفاتيك NOVATEK	تُعد شركة JSC Novatek من أكبر الشركات المستقلّة المنتجة للغاز الطبيعي في روسيا، وهي تقوم بأنشطة الاستكشاف والإنتاج والمعالجة وتسويق الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونيّة السائلة. كما تتمتّع الشركة بخبرة عشرين عاماً في قطاع النفط والغاز في روسيا ولا سيما الغاز الطبيعي المسال (LNG).	% 20

المصدر: عقود الاستكشاف والإنتاج المبرمة بين الحكومة اللبنانية والشركات المنشورة على موقع هيئة ادارة البترول:
http://www.lpa.gov.lb/ar/epa.php

وتجدر الإشارة إلى أن المادة الخامسة من دفتر الشروط (حول شروط المشاركة) تنص على أن لا تقل نسبة مشاركة صاحب الحق المشغّل عن (35 %) ونسبة مشاركة صاحب الحق غير المشغّل عن (10 %). ومن أبرز ما تضمنته الرخصتين الاشتراط على الشركات الثلاث حفر خمسة آبار في كل رقعة، على أن تبدأ الأعمال سنة 2019، بعد استكمال التحضيرات سنة 2018.

أما بالنسبة لطريقة تقاسم بترول الربح بموجب الاتفاقية بين الدولة والشركات، فقد نصت المادة 77 من المرسوم رقم 10289 على تقاسم بترول الربح بين الدولة وصاحب الحق في الرخصة وفق مقياس يتغير بحسب تغير العائد على رأس المال (يسمى R– factor). بحيث ترتفع حصة الدولة من بترول الربح كلما ازداد العائد R. والجدير ذكره أن بترول الربح هو كمية البترول المتاح بعد حسم بترول الكلفة من البترول المستخرج. ويتراوح بترول الكلفة بحسب الاتفاقية بين 60 % و65 % كحدّ أقصى في الرقعتين 4 و 9 على التوالي. وقد حدّدت الاتفاقية بين الطرفين أكثر من سيناريو لهذا العائد تبعاً لكل رقعة. وذلك على الشكل المبيّن في الجدول أدناه:

مثال حول حصة الدولة في البلوكين 4 و 9 بإفتراض أن العامل R يساوي 1.5 وهذا الرقم يدّل على أن المستثمر قد حصّل تكاليفه وبدأ بتحقيق أرباح في الفصل الرابع من السنة 20xx.

الرقعة رقم 4 :

قيمة العامل R	حصة الدولة من بترول الربح[3]	حصة صاحب الحق
أقل أو مساو لواحد	% 30	% 70 = %30-%100
أكبر من واحد وأقل من 2.5	%30 +{(%30-%55)*(R- 1)/(2.5-1)} = %38.3	%100 - %38.3 =61.7 %
أكبر أو مساو 2.5	% 55	%100-% 55 =% 45

الرقعة رقم 9 :

قيمة العامل R	حصة الدولة من بترول الربح	حصة صاحب الحق
أقل أو مساو لواحد	% 30	%100-%30 = % 70
أكبر من واحد وأقل من 3	%30 +{(%30-%40)*(R- 1)/(3-1)} = %38.3	%100 - %32.5 =67.5 %
أكبر أو مساو لـ3	% 40	%100-% 40 =%60

وتجدر الإشارة إلى أن الحصة الإجمالية للدولة من العائدات البترولية (TGT) تتكوّن بشكل أساسي من الإتاوة (royalty) التي يبلغ معدلها كحد أقصى أيضاً 12 %، وحصة الدولة في بترول الربح بالإضافة إلى الضريبة على أرباح شركات النفط المحدّدة بنسبة 20% بحسب نص القانون.

3. اقتراح قانون للتنقيب عن النفط في البر اللبناني

يعود اقتراح القانون من قبل وزارة الطاقة والمياه إلى سنة 2014. وقد أحيل إلى اللجان النيابية المعنية للمناقشة خلال النصف الثاني من سنة 2017. وهو يتألف من 86 مادة تبيّن عدم وجود ملاحظات جدية عليها من قبل المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، خصوصاً بعدما قامت وزارة الطاقة بتعديل النص الأولي لمشروع القانون على ضوء الآراء والملاحظات التي أبدتها وزارات العدل والخارجية والدفاع والمالية والعمل. ويطال مشروع القانون النهائي في بنوده المجالات التالية:

- التعريفات والمصطلحات.
- نطاق تطبيق القانون.
- حقوق الدولة ومشاركتها عبر الشركة الوطنية للبترول.
- أصول وإجراءات إطلاق الدورات ومنح التراخيص، بما فيها حقوق الاستطلاع والاستكشاف والإنتاج.
- صلاحيات الهيئات الحكومية.
- أحكام اتفاقيةالاستكشاف والإنتاج.
- الخطط المتعلقة بالتطوير والإنتاج والنقل والتوزيع.
- قواعد تحديد الحصص البترولية والرسوم بما فيها الإتاوة.
- أحكام الوقف الدائم للتشغيل واسترداد المنشآت.
- إجراءات السلامة والأمان ودراسة الأثر البيئي.
- معايير وأصول الاستملاكات التي تستوجبها الأنشطة البترولية.
- تنظيم العلاقة بين أصحاب الحقوق والغير.

4. مشروع قانون إنشاء شركة البترول الوطنية

تقدم به النائبان ميشال موسى وعلي عسيران إلى اللجان النيابية للمناقشة أواخر العام 2017.

تخضع الشركة بموجب هذا المشروع لسلطة وزيري الوصاية (أي وزير المالية ووزير الطاقة والمياه) مما قد يثير الحنثية من تعطيل لفاعلية الشركة نتيجة تنازع الصلاحيات والآراء.

كما يُخضع المشروع شركة البترول الوطنية «لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة ولرقابة مديرية الأصول البترولية في وزارة المالية».

وإن كان من المستحسن إخضاع مالية الشركة أيضاً لرقابة مسبقة من قبل السلطة التشريعية، وعدم السماح

للشركة بإيداع عائداتها في أية بنوك محلية أو خارجية، باستثناء مبالغ محددة قد تتطلبها العمليات الجارية للشركة، على أن توضع هذه العائدات في حساب خاص لدى مصرف لبنان.

وينص المشروع أيضاً على «أن تكون جميع أسهمها مملوكة من الدولة»، مع إمكانية زيادة رأس مال الشركة.. عن طريق طرح أسهمها أو إصدار أسهم جديدة للاكتتاب من قبل القطاع الخاص.

كذلك يعطي المشروع الدولة حق شراء حصة من الحقول البترولية دون أن تساهم في أي من التكاليف في مرحلة الاستكشاف، عملاً بطريقة «حق خيار شراء الحصة».. لكن دون تحديد نسبة الحصة المنشودة وتركها للتفاوض مع الشركات. كما أن المشروع يتجاهل تماماً دور الشركة في دورات التراخيص القادمة بالنسبة لبقية البلوكات الخمسة.

5. مشروع قانون إنشاء الصندوق السيادي

هذا المشروع تقدّم به النائبان أنور الخليل وياسين جابر إلى اللجان النيابية للمناقشة أواخر العام 2017، إلى جانب مشروع آخر بغرض إنشاء المديرية العامة للأصول البترولية. يتضمن القانون المقترح 25 مادة. وهو يعاني من ثغرات عديدة تمت الإشارة إليها في دراسة منفصلة للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

ومن أبرز هذه الثغرات:

1. عدم تحديد أهداف الصندوق بشكل كاف وواضح. رغم أهمية هذه المسألة ليس لتحديد مهام الصندوق ومسؤولياته وإطاره القانوني وحسب، بل للتمكين من المساءلة والمحاسبة فيما بعد أيضاً.

2. تحديد مكوّنات الصندوق ضمن محفظتين فقط هما: «محفظة الادخار» و«محفظة التنمية». في حين يُفضل وجود ثلاثة صناديق هي:

- **محفظة السيولة.**
- **محفظة الاستثمار والتنمية.**
- **محفظة الإدخار.**

ويتكون إدارة الصندوق من عدد كبير من اللجان والوحدات والأقسام على رأسها رئيس مجلس الإدارة.

ويخصص مشروع القانون العائدات الضريبية حصراً "لمحفظة التنمية"، فيما يودع بقية العائدات في «محفظة الإدخار». وهذا التخصيص لواردات الصندوق غير جائز لسببين رئيسيين هما:

كما يحدّد مشروع القانون قواعد السحب من محفظتي الادخار والتنمية وفق معادلات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار معايير تتصل بالمالية العامة كالدين العام والميزان الأولي ومعدل الاستثمار.

وينصّ المشروع على تمويل الصندوق خلال السنة الأولى لإنشائه بموجب سلفة خزينة، على أن يُلحظ

اعتماد في مشروع موازنة وزارة المالية للسنوات التالية لهذه الغاية.

وأمام الحوكمة السيئة للقطاع العام في لبنان، المتمثلة بشكل رئيسي في تدني إنتاجية مؤسساته وفساد الإدارة العامة وتفككها على أسس طائفية وسياسية، وصعوبة إنفاذ الأحكام الناظمة، فضلاً عن تغلغل نفوذ الزعماء السياسيين والأحزاب في مختلف مرافق الدولة المدنية والعسكرية والقضائية، بشكل يُخشى معه من تحوّل الصندوق السيادي للموارد المالية النفطية إلى نقطة تجاذب سياسي إضافية، مع ما يعنيه ذلك من تدخلات في شؤون إدارة الصندوق خصوصاً في مواضيع التوظيف والتمويل، وبالتالي تعطيل فاعلية وديناميكية الصندوق واستنزاف موارده. فإن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق يقترح دراسة خيارات أخرى غير الصندوق من أجل إدارة التدفقات المالية للأنشطة البترولية في لبنان. ومن هذه الخيارات فتح حساب للحكومة لدى المصرف المركزي، يكون بمثابة صندوق سيادي تُحوّل إليه العائدات من الأنشطة المذكورة.

6. اقتراح قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

يتألف هذا القانون من 22 مادة. وتخضع للمساءلة بموجبه جميع الأنشطة البترولية سواء في المياه البحرية اللبنانية أو في الأراضي اللبنانية، بما في ذلك جميع العاملين فيها سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص. وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مسؤولية السهر على حسن تطبيق هذا القانون.

الفصل الثاني

التكنولوجيا المالية في لبنان

التكنولوجيا المالية في لبنان

شهد الإقتصاد الرقمي مؤخراً توسع التكنولوجيا المالية كنوع جديد من الخدمات التي تستقطب الشركات الناشئة (Start–ups) الراغبة في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة الطويلة في المجال. وتسعى هذه الشركات إلى تقديم رزمة متميزة من الخدمات المالية من خلال الجمع بين البرمجيات المصرفية والتكنولوجيا. ومن أبرز مكونات هذه الرزمة: المدفوعات المالية والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة إدارة المخاطر وحتى التأمين.

وتوصف التكنولوجيا المالية عادة بأنّها «تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية». وتتميز هذه التكنولوجيا بأنّها أسرع وأرخص وأسهل في الوصول لأكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم. وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد، تهدف إلى التوسّع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة أكبر في الأسواق القائمة، من خلال تقديم عروضات مغرية. وقد باتت هذه الشركات منتشرة في مختلف أسواق العالم بما في ذلك منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ويتطلّب نجاح هذا النوع من الشركات عادة توفر بنية تحتية تكنولوجية قوية، خصوصاً في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة إنترنت واسعة التدفق، وأجهزة الدفع الإلكتروني، مع وجود حماية قانونية لاستخدامات هذه التكنولوجيا في ممارسات الأعمال عبر العالم الافتراضي. بالإضافة إلى وجود قطاع مالي نشيط وقادر على الإبتكار.

وتمنح استخدامات التكنولوجيا المالية الشركات الناشئة مزايا عديدة، سواء على صعيد توفير مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تحقيق الاستقرار المالي من خلال تمكينها من الامتثال لقواعد إدارة المخاطر وتيسير التجارة الخارجية، أو المرونة والفعالية في تحويلات العاملين في الخارج والمدفوعات العابرة للحدود عموماً. فضلاً عن رفع كفاءة العمليات الحكومية. ولإطلاق هذه الإمكانات. ينبغي إجراء مزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك و الأمن المعلوماتي فضلاً على تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية.

1. التكنولوجيا المالية عالمياً

لقد حقّقت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نمواً سريعا خلال الفترة –2012 2015 بمعدل عشرة أضعاف[1]. ويتوقع أن يستمر هذا النمو بقوة في السنوات القادمة. وقد تركزت الاستثمارات العالمية

1- KMPG. (2017). The Pulse of Fintech : Q4 2016.

في مجال التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2010 – 2014 بشكل أساسي في أميركا الشمالية بنسبة 64،3 % يليها أوروبا بنسبة 19،7 % ثم آسيا 13،3 %[2]. في حين احتلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مركزاً متأخراً بنسبة 1،8 %، وذلك بحسب الرسم البياني التالي:

الشكل البياني 5-1

الاتجاهات العامة العالمية في التكنولوجيا المالية

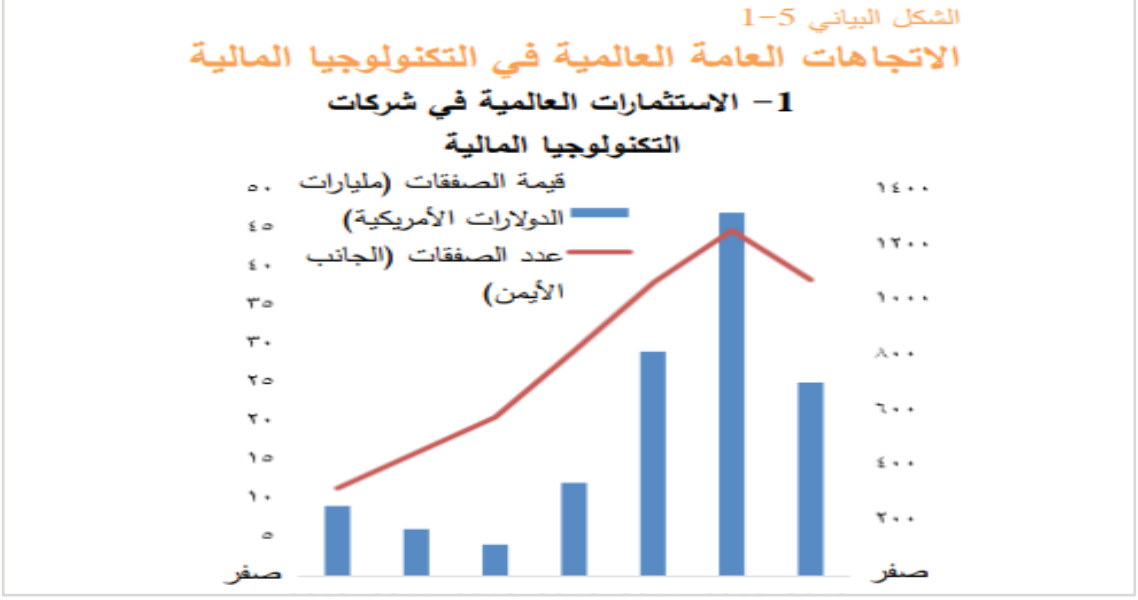

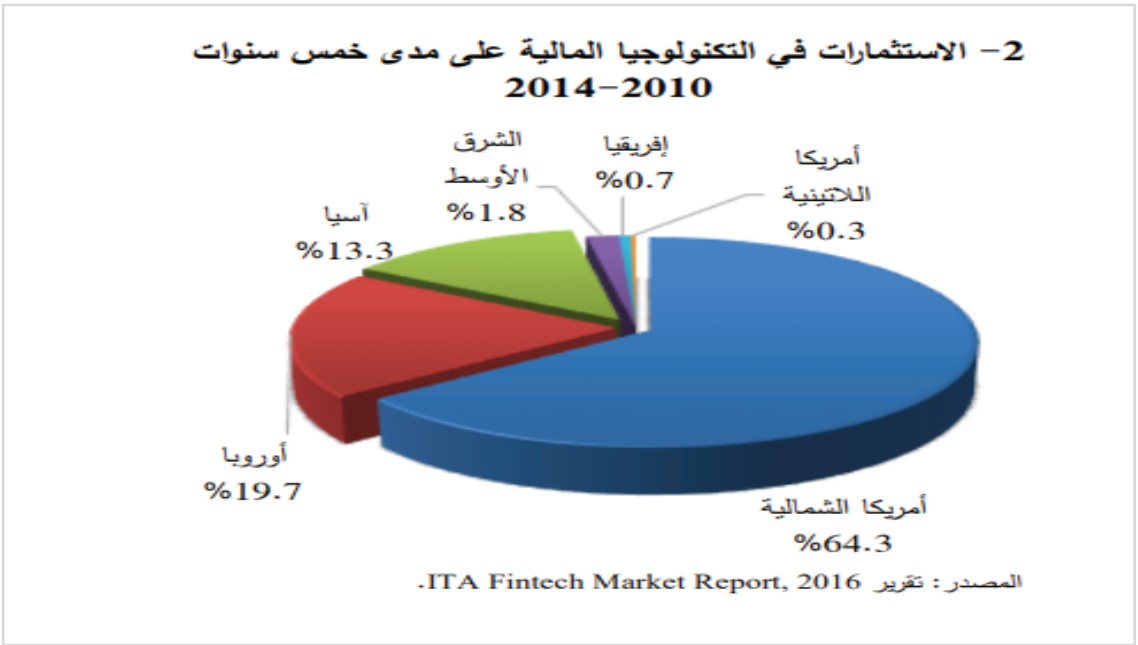

2- ITA. (2016). 2016 Top Markets Report Financial Technology.

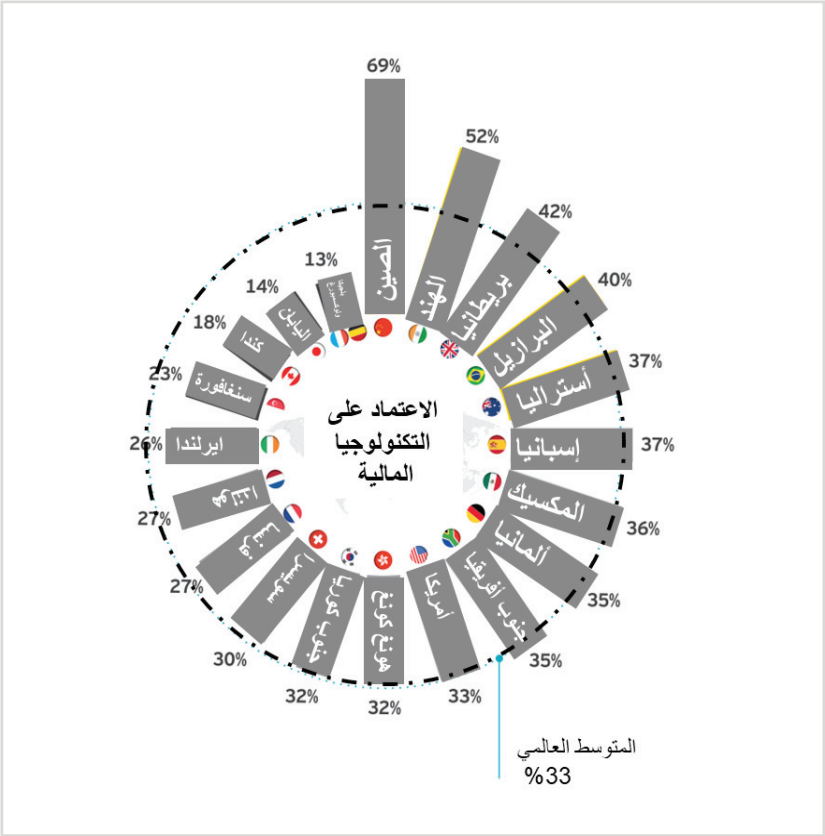

وتعتبر الصين أكثر دول العالم اعتماداً على التكنولوجيا المالية حيث بلغ عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية كنسبة مئوية من السكان النشطين رقميًا 69 % عام 2017 تليها الهند 52 % ثم بريطانيا 42 %، والبرازيل 40 %. وقد بلغ المتوسط العالمي لعدد مستخدمي التكنولوجيا المالية كنسبة مئوية من السكان النشطين رقميًا 33 % عام 2017[3]. كما يتضح من خلال الرسم البياني المرفق:

أما أكثر القطاعات استخداماً للتكنولوجيا المالية فهي: المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين، التمويل والإقراض الرقمي، إدارة الثروات، العملات الرقمية المشفرة. ويعتبر قطاع المدفوعات أكثر القطاعات استخداماً للتكنولوجية المالية في العالم عموماً. كما هو مبيّن في الجدول أدناه :

	تحويل الأموال والمدفوعات	تخطيط مالي	الإدخار والاستثمار	الاقتراض	التأمين
الصين	% 83	22%	58%	46%	47%
الهند	% 72	21%	39%	20%	43%
البرازيل	60%	20%	29%	15%	38%
أستراليا	% 59	15%	% 27	13%	32%
بريطانيا	% 57	13%	25%	12%	31%

Source: Ey Building a better working worl, Ey Fintech adoption index 2017, online: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-fintech-adoption-index-2017/$FILE/ey-fintech-adoption-index-2017.pdf

3- EY. (2017). EY FinTech Adoption Index 2017. Ernst & Young.

2. التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط

يشير التقرير الصادر عن المنصّة الإلكترونية لريادة الأعمال «وامدا» (Wamda) وعن بوابة الدفع الإلكتروني «بيفورت» (Payfort) إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد نمواً مستمراً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وخصوصاً خدمات الدفع والإقراض (Financial Technology, fintech). حيث ارتفع عدد هذه الشركات بصورة كبيرة من 19 شركة سنة 2010 إلى 105 شركات سنة 2015 [4] . مقابل 13 شركة فقط خلال الفترة 2006–2010 وذلك بحسب الرسم البياني أدناه:

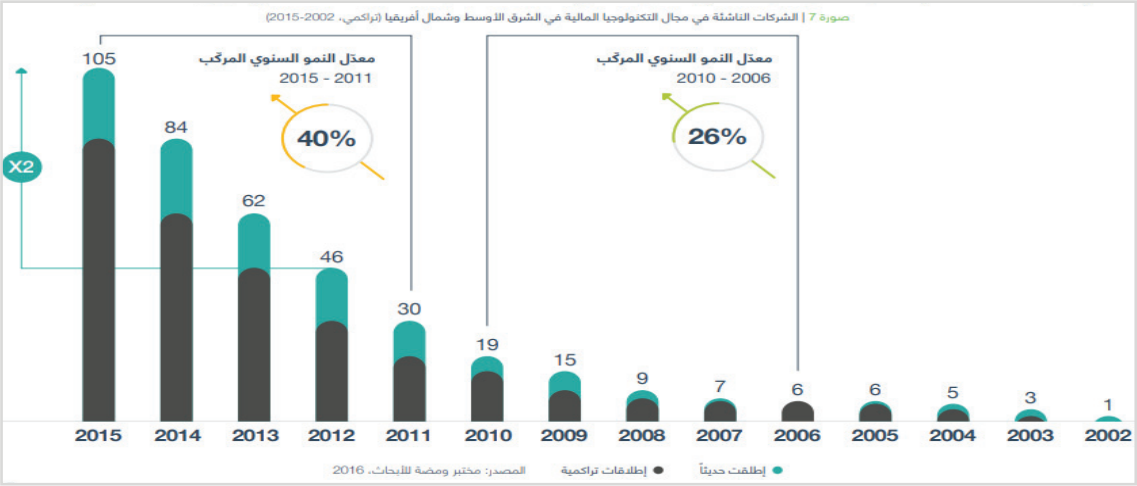

ويلاحظ أن 12 دولة عربية تستقطب العدد الأكبر من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدو التمركز واضحاً في هذا المجال من خلال استقطاب أربع دول عربية فقط ما نسبته 73 % من مجموع الشركات المشار إليها. وهذه الدول هي على التوالي: الإمارات العربية المتحدة (30 شركة) ومصر (17 شركة) والأردن (15 شركة) ولبنان (15 شركة). الأمر الذي يتضح من خلال الرسم البياني الآتي:

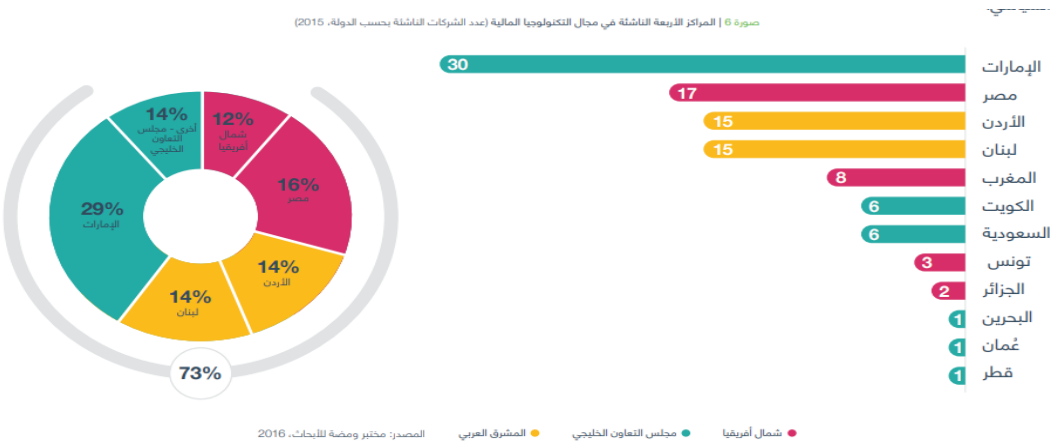

4- Wamda, Payfort. (2017). FINTECH IN MENA: Unbundling the financial services industry.

مع ذلك فإن معدل نمو شركات التكنولوجيا المالية في لبنان يبقى الأسرع مقارنة مع بقية الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة. كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الدولة	معدل النمو السنوي المركّب خلال ٤ سنوات
نسبة النمو الإجمالي للدول العربية	% 37
الإمارات	%57
لبنان	%50
الأردن	%32
مصر	%21
أخرى	%30

Wamda. و Payfort. (2017). FINTECH IN MENA: Unbundling the financial services industry.

تمثّل الشركات الناشئة التي تقدّم خدمات الدفع والإقراض في الواقع 84% من جميع الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3. العوامل المؤثرة في نمو هذا النوع من الشركات في لبنان [5]

نعرض في ما يلي أبرز العوامل المساهمة في نشوء وتطور شركات التكنولوجيا المالية في لبنان، هي :

– إعتماد الخدمات المصرفية الرقمية بشكل متزايد في الحسابات المصرفية في لبنان، بزيادة بلغت نسبتها 38 % عام 2017.

– إرتفاع النسبة المئوية للأشخاص الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الخليوي فقط.

– الرغبة في إزالة الحواجز والقيود التي تحول دون مواكبة التطور المالي.

– وجود بنية تحتية مناسبة كالإنترنت ونسبة اختراق عالية في استخدام الهواتف الذكية.

– توفر الكوادر البشرية المناسبة.

القروض المدعومة من قبل المصرف المركزي بموجب التعميم رقم 313 من أجل الحث على رسملة الشركات الناشئة.

إرتفاع عدد الشركات المستمثرة في رأس المال المغامر Venture Capital في لبنان خلال السنوات الأخيرة. الأمر الذي يُعدّ مصدراً واعداً للشركات الصغيرة والناشئة في لبنان وخاصة الشركات العاملة في المجال التكنولوجي، بما فيها التكنولوجيا المالية. ومن هذه الشركات على سبيل المثال: Berytech Fund ، Middle East Venture Partners، Leap Venture، وغيرها من الشركات.

5- IDAL. (2018). FINTECH Factsheet 2017.

4. أبرز شركات التكنولوجيا المالية العاملة في لبنان

1.4. شركات الدفع عبر الموبايل، ومن أبرزها ما يلي:

– PinPay [6]: وهي شركة متخصصة في مجال الدفع عبر الهواتف المحمولة، وقد أطلقت تطبيقها الذكي الخاص خلال العام 2011. ثم قامت بتطوير إستراتيجيتها ورؤيتها في عام 2014 لتصبح منصة إلكترونية تشمل كافة طرق ومعاملات الدفع.

وقد استحصلت هذه الشركة على إذن من المصرف المركزي من أجل القيام بعمليات الدفع بين البنوك. وتنحصر خدمات هذا التطبيق بعملاء مصرفي البحر المتوسط وعودة.

والغرض الرئيسي من تطبيق «PinPay » هو تمكين المشتركين من تسديد جميع فواتيرهم بشكل غير مباشر وسريع دون الانتقال من منازلهم أو مكاتبهم أو أي مكان آخر، شرط وجود وسيلة اتصال لديهم عبر شبكة الإنترنت. وشعار الشركة هو «Pay Anywhere Anyone Anytime».

كما يجب أن يكون لدى المستخدمين حساب مصرفي في أحد المصرفين ليربطوه بالتطبيق. وعند تشغيله، يمكن للمستخدم إجراء عدد من عمليات الدفع والأنشطة المالية بينها إرسال المال من حسابهم المصرفي إلى مستخدم آخر للخدمة ذاتها، ودفع فواتير الهاتف والإنترنت وإعادة تعبئة خطوطهم، ودفع غرامات ركن السيارة، والتبرع بالمال لجمعيات خيرية معينة، وغير ذلك من الخدمات.

– Tap2Pay [7]: وهي عبارة عن خدمة للمحمول تقوم على تقنية «إن إف سي» (NFC) أي تقنية التواصل قريب المدى. أطلق بنك عودة هذه الخدمة في لبنان والمنطقة في نيسان 2014. وهي تسمح للمستخدمين بالتلويح بهواتفهم أمام جهاز قراءة بطاقة إئتمان ذكية «عودة ماستر كارد». مما يسمح بنقل المعلومات الموجودة على البطاقة إلى الهاتف عبر تقنية «إن إف سي» خلال ثوان معدودة.

– Simba [8]: تطبيق للمحمول أطلقه مصرف فرنسبنك و»فياموبايل» Viamobile، يستخدم للدفع عبر المحمول في لبنان. ويسمح التطبيق للمستخدمين بإرسال وتلقّي المال وإعادة تعبئة خطوطهم المسبقة الدفع أو تعبئة خطوط آخرين عبر إضافة رقم الهاتف وإعادة تعبئة بطاقات الإنترنت ودفع غرامات ركن السيارة والتحقق من الحساب المصرفي وطلب دفتر شيكات.

– CSC Group [9]: مؤسسة مالية لبنانية تحت إشراف البنك المركزي. توفر هذه المجموعة خيار دفع عبر المحمول وسحب المال والدفع للتجار وخاصيات أخرى.

6– الموقع الرسمي : https://www.pin-pay.com/

. BDL (. 2017 .) PAYMENTS AND SECURITIES SETTLEMENT SYSTEMS IN LEBANON

7– الموقع الرسمي : https://www.bankaudi.com.lb/personal-banking/services/tap2pay/what-is-tap2pay

8– الموقع الرسمي : http://www.fransabank.com/simba/index2.html

9– الموقع الرسمي : http://www.cscgroup.com/home

2.4. التمويل الجماعي للمشاريع الناشئة[10] Crowdfunding

أضحت بيئة الأعمال والاستثمار خلال السنوات الماضية أسهل من أي وقت مضى، بفضل «منصات التمويل الجماعي» التي انتشرت في العالم الأجنبي والعربي بما فيه لبنان. فهذه المنصات تقوم بعمل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بشكل أكثر مرونة. وقد بات الكثير من أصحاب المشاريع يلجأون اليوم إلى مواقع التمويل الجماعي لأغراض الحصول على الدعم المالي اللازم للانطلاق بمشاريعهم من جهة، وترويجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من جهة أخرى.

والتمويل الجماعي هو عبارة عن آلية تمويل للمشاريع، تسمح لها بتجميع مبالغ مالية – أحياناً تكون مبالغ منخفضة جداً– من عدد كبير من الأشخاص المهتمين. ويتيح الفرصة لكل عضو في المجتمع لاستثمار مبلغ معيّن من المال مهما كانت قيمته، لكنه يكون كافياً مع استثمارات بقية الأعضاء لتمويل مشروع يرونه مجدياً ومناسباً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وخلافا للنظام المصرفي التقليدي فإن فلسفة التمويل الجماعي لا تهدف فقط لتحقيق الربح من الاستثمار، ولكن أيضا لمساعدة ودعم رئيس المشروع لتنفيذ فكرة تكون مشتركة غالباً. وهذا النمط من التمويل يصبح متاحاً فقط باستخدام الإنترنت للربط بين منظمي المشاريع والمجتمع.

ومن الأمثلة على هذا النمط من التمويل الجماعي في لبنان منصة ذومال Zoomaal التي أطلقت في شباط 2012 على يد أحد رواد الأعمال اللبنانيين. وهذا الموقع يهتم بتمويل المشاريع الابتكارية في العالم العربي. وهو يسعى إلى تقديم الدعم المالي للمشاريع الشبابية المجدية اقتصادياً واجتماعياً. ويحدد الموقع على صفحته الرئيسية المشاريع القابلة للاستفادة من التمويل الجماعي، ومنها: الاختراعات، النشاطات الاجتماعية، البرمجيات والإنترنت، رسوم وكاريكاتير، هندسة وتصميم، فنون، مجتمع، تعليم وتربية، بيئة، أفلام وتلفزيون، مأكولات، ألعاب وغير ذلك من المجالات.

ومن شروط التمويل وفق المنصة المشار إليها أن يتضمن المشروع هدفاً واضحاً ونهاية محددة، وفي حال لم يستطع صاحب المشروع الوصول إلى هدفه عند انتهاء الموعد، تعاد الأموال إلى المساهمين. يستقطع ذومال 5 % من الأرباح في حال نجاح المشروع، أما في حال فشل المشروع، فلا يحصل الموقع أو العميل على أية مبالغ، إذ تعود المبالغ التي خصصت للتمويل إلى المموّلين.

3.4. خدمات مصرفية مختلفة:

يُعتبر موقع «bnooki.com»، وهو موقع إلكتروني لبناني بمثابة بوابة تفاعلية للخدمات المصرفية للأفراد في لبنان والمنطقة، ويتخصص في تقديم خدمات البنوك عبر الإنترنت حيث يلخّص كل عروضات المصارف ويساعد المستخدم على فتح حساب خاص عبر شبكة الإنترنت. مما يساعد اللبنانيين الراغبين في الحصول على القروض التي تناسب أوضاعهم المادية.

10– الموقع الرسمي : www.zoomaal.com

الفصل الثالث

تحديث المخطط التوجيهي لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان

تحديث المخطط التوجيهي
لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان[1]

1. مدخل

نشرت وزارة البيئة في أيلول من العام 2017 تحديثاً للمخطّط التوجيهي لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان الذي سبق إعداده عام 2011. وتأتي هذه المبادرة في سياق الاستجابة لحدثين بارزين هما:

1. الأزمة السورية عام 2011 وتدفق عدد كبير من النازحين السوريين إلى لبنان

2. أزمة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، والتي بدأت منذ تموز العام 2015 بعد إغلاق مطمر الناعمة الذي كان يخدم المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في بيروت وجبل لبنان)باستثناء قضاء جبيل).

ويهدف التحديث الأخير لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان إلى ما يلي:

– تطوير فهم أوضاع وديناميكية أنشطة المكبّات العشوائية بعد المسح الذي جرى تنفيذه كجزء من المخطّط التّوجيهي لإغلاق وإعادة تأهيل المكبّات العشوائية في لبنان، والذي أعدته وزارة البيئة سنة 2011، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

– تحديد المناطق المثيرة للقلق.

– تحديد المكبّات ذات الأولويّة من حيث حاجتها إلى الإغلاق وإعادة التأهيل في ضوء آثارها المحتملة على البيئة على أساس نموذج تحديد الأولويّات المطوّر لهذا الغرض.

– اقتراح خيارات إعادة التأهيل لكل مكبّ بناء على «أداة قرار إعادة التأهيل»

وتنقسم المكبّات التي خضعت للمسح إلى نوعين هما : مكبّات النفايات المنزلية الصلبة التي تحتوي على أكثر من 85 % من النفايات المنزلية بالإضافة إلى نفايات المستشفيات، والنفايات الصناعية. والنوع الثاني هو مكبّات نفايات البناء والرّدميّات التي تحتوي على أكثر من 85 % من مخلفات البناء والهدم التي تشمل الأنقاض والردميات والنفايات الخضراء وركام البناء والهدم. كما جرى تصنيف المكبّات بين مكبّات ناشطة ما زالت قيد العمل، وأخرى غير ناشطة جرى إغلاقها. وهي تتوزع على أربع مناطق أساسية، هي:

1- UNDP ,MOE .(2017) .UPDATED MASTER PLAN FOR THE CLOSURE AND REHABILITATION OF UNCONTROLLED DUMPSITES THROUGHOUT THE COUNTRY OF LEBANON.

المنطقة :1 عكّار ولبنان الشّمالي

المنطقة :2 بيروت وجبل لبنان

المنطقة :3 النّبطيّة ولبنان الجنوبي

المنطقة :4 البقاع وبعلبك/الهرمل

وقد انتهى المسح الأخير إلى جملة من النتائج نعرضها فيما يلي:

2. نتائج المسح الأخير لتحديث معطيات المخطط التوجيهي لمكبّات النفايات:

بلغ إجمالي عدد مكبّات النفايات 941 مكباً حتى أواخر عام 2016 مقارنة ب 670 مكباً بحسب مسح عام 2011.

أ) مكبّات النفايات المنزلية الصلبة

بلغ عدد مكبّات النفايات المنزلية الصلبة في المسح الأخير 617 مكباً، 55 % منها ناشط و 43 % غير ناشط. وذلك مقابل 504 مكباً للنفايات المنزلية الصلبة سنة 2011 موزعة بنسبة 76 % للمكبّات الناشطة و24 % للمكبّات غير الناشطة. وقُدّر حجم النفايات المنزلية الصلبة في المكبّات الناشطة 2675548 متراً مكعباً، مقابل 774523 متراً مكعباً في المكبّات غير الناشطة.

وعلى غرار نتائج مسح العام 2011، فإن أكبر عدد من المكبّات الناشطة في المسح الأخير موجود في المنطقة 3 (أي النبطية وجنوب لبنان) التي كانت تحتوي على 37 % من المكبّات الناشطة، تليها المنطقة 4 (أي البقاع وبعلبك / الهرمل) بنسبة 28 %.

واللافت أن أكبر مكبّات النفايات المنزلية الصلبة من حيث حجم النفايات في المكبّات الناشطة موجود في المناطق التي شهدت انخفاضاً في عدد هذه المكبّات. فأنشطة التخلص من النفايات في هذه المناطق تجري ضمن مكبّات خاضعة للمراقبة، وهي مكب طرابلس ومكب سرار في عكار ومكبّا قب الياس وبر الياس في زحلة. ممّا يفسر الانخفاض في عدد مكبّات النفايات المنزلية الصلبة النّاشطة في المنطقة 1 و 4 مقابل زيادة كبيرة في الحجم مقارنة مع مسح العام 2011.

وفي المقابل نجد أن المنطقة الثانية (أي بيروت وجبل لبنان) التي كانت تحظى بأقلّ عدد وأصغر حجم لمكبّات النفايات المنزلية الصلبة النّاشطة وغير النّاشطة في مسح العام 2011 شهدت زيادة بنسبة 124 %

في عدد المكبّات تبيّن في المسح الأخير أن أغلبها ناشط. ويُعزى هذا التغيير في الغالب إلى أزمة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها في العام 2015 والتي أجبرت البلديات على إدارة نفاياتها، في حين لم تكن مستعدة وتفتقر للبدائل المناسبة غير المكبّات العشوائية.

أما في المنطقة الثالثة (أي النّبطيّة ولبنان الجنوبي) فقد سجلت محافظتا النبطية وجنوب لبنان وجود أكبر عدد من المكبّات غير الناشطة بلغ عددها 110 مكبّات بحسب المسح الأخير،وهو ما يشكل 42 % من إجمالي المكبّات غير النّاشطة على مستوى البلد ككل.

وقد توزعت هذه التطورات في أعداد مكبّات النفايات المنزلية الصلبة على الشكل المبيّن في الجدول التالي:

	ناشطة		غير ناشطة		لا يمكن الوصول إليها		المجموع الإجمالي	
	عدد	الحجم (متر مكعب)	عدد	الحجم (متر مكعب)	عدد	الحجم (متر مكعب)	عدد	الحجم (متر مكعب)
كامل الأراضي اللبنانية								
2011	382	2675548	122	774523	0	0	504	3450073
تحديث	341	4588218	263	1135603	13	19486	617	5743307
المنطقة ١ : عكار ولبنان الشمالي								
2011	61	606007	25	208088	0	0	86	814095
تحديث	38	2246797	46	182295	3	5280	87	2434372
المنطقة ٢ : بيروت وجبل لبنان								
2011	43	453976	16	39175	0	0	59	493151
تحديث	80	767846	46	43885	2	2400	132	814131
المنطقة ٣ : النبطية ولبنان الجنوبي								
2011	168	947002	52	120955	0	0	220	1067957
تحديث	127	637590	110	480498	1	41	238	1118129
المنطقة ٤ : البقاع وبعلبك / الهرمل								
2011	110	668565	29	406305	0	0	139	1074870
2016	96	935985	57	428925	7	11765	160	1376675

ب) مكبّات نفايات البناء والردميات

ارتفع عدد وحجم هذه المكبّات إلى 324 مكباً في المسح الأخير، منها 178 (55 %) ناشطة و145 (45 %) غير ناشطة. وذلك مقابل 166 مكباً لمخلفات البناء والردميات والهدم في العام 2011، منها 133 ناشطة (80 %) و 34 غير ناشطة (20 %). وجرى العثور على أكبر عدد من المكبّات الناشطة في منطقة النبطية ولبنان الجنوبي التي تضم حوالي 39 % من المكبّات الناشطة تليها منطقة البقاع وبعلبك / الهرمل بنسبة 25 %.

وتشير نتائج التحديث المدرجة في الجدول الآتي إلى أن أعلى حجم من مخلفات البناء والردم في المكبّات الناشطة وغير الناشطة هو في منطقة بيروت وجبل لبنان تليها منطقة البقاع وبعلبك /الهرمل. وهو ما يشابه تماماً نتائج المسح لسنة 2011.

	ناشطة		غير ناشطة		لا يمكن الوصول إليها		المجموع الإجمالي	
	العدد	الحجم (متر مكعب)	العدد	الحجم (متر مكعب)	العدد	الحجم (متر مكعب)	العدد	الحجم (متر مكعب)
كامل الأراضي اللبنانية								
2011	132	1468528	34	262653	0	0	166	1731181
تحديث	178	964223	145	1181313	1	15000	324	2160536
المنطقة ١ : عكار ولبنان الشمالي								
2011	26	42968	7	27960	0	0	33	70928
تحديث	29	183160	18	29006	0	0	47	212166
المنطقة ٢ : بيروت وجبل لبنان								
2011	71	1021113	18	203285	0	0	89	1224398
تحديث	35	419880	88	1116910	0	0	124	1551790
المنطقة ٣ : النبطية ولبنان الجنوبي								
2011	34	179447	5	20708	0	0	39	200155
تحديث	69	159933	35	32897	0	0	104	192830
المنطقة ٤ : البقاع وبعلبك / الهرمل								
2011	1	225000	4	10700	0	0	5	235700
تحديث	45	201250	4	2500	0	0	49	203750

3. نموذج تحديد أولويات التدخل والمعالجة

لقد جرى تطوير نماذج لقياس درجة حساسية المخاطر لكلا النوعين من مكبّات النفايات المنزلية الصلبة ومخلفات البناء والردميات. بحيث أن مؤشر الحساسية الأعلى يعتبر خطراً أكبر على البيئة، وبالتالي كان ذلك مؤشراً على أولوية التدخل والمعالجة والعكس صحيح. وقد جرى تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في الجدولين أدناه:

مؤشر الحساسية	عدد مكبّات نفايات البناء والردم
أكبر من **20**	29
18-20	69
18-14	143
14-10	75
اقل من **10**	8
المجموع	324

مؤشر الحساسية	عدد مكبّات النفايات المنزلية الصلبة
أكبر من **30**	10
30-25	69
25-20	245
20-15	248
اقل من **15**	45
المجموع	617

وبنتيجة هذا المسح تم تشخيص 20 مكباً للنفايات على أنواعها تشكل درجة مخاطر أعلى على البيئة. وحجم هذه المكبّات يشكل 66 % و 35 % من الحجم الكلي لمكبّات النفايات الصلبة المنزلية ونفايات البناء والردم على التوالي. هذه المكبّات نستعرضها في الجدول الآتي:

مكبّات النفايات الصلبة المنزلية ذات الأولوية في المعالجة لخطورتها على البيئة:

تعريف المكب	القضاء	المنطقة	علامة مؤشر الحساسية على المخاطر	خطة إعادة التأهيل المقترحة	الكلفة (دولار)
R6-Tripoli-0	طرابلس	**المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي**	40.73	**التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة**	6”557”287
N5-Hbaline-0	**جبيل**	**المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان**	40.31	**الخيار 1 –التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة**	2”931”075
				الخيار –2 التّحويل إلى مطمر صحّي	6”946”524
R7-Adweh-0	المنية –	**المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي**	34.76	**تسوية الأرض وطمرها ومعالجة الغازات والعصارة**	1”612”762

P5-Batroun-0	البترون	المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي	34.59	الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	1"039"300
T9-Srar-0	عكّار	المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي	34.27	التّحويل إلى مطمر صحّي	6"732"524
J6-Qabb Elias-00	زحلة	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	32.5	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	2"163"875
				الخيار –2 النّقل إلى مطمر صحّي	1"613"750
C1-Deir Qanoun El-Aain-01	صور	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	31.42	التّحويل إلى مطمر صحّي	4"748"516
L5-Balloune-3	كسروان	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	30.32	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	336"500
				الخيار–2 الضمّ إلى مكبّ آخر النّقل إلى مطمر صحّي	164"500
L5-Beit Chabab-1n	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	30.2	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	240"250
				الخيار –2 الضمّ إلى مكبّ آخر والنّقل إلى مطمر صحّي	176"500
J7-Barr Elias-00	زحلة	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	30.15	الخيار –1 الحفر والمعالجة والنّقل	3"758"262
				الخيار–2 التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	1"765"675

R9-Fnaydek-0	عكّار	المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي	29.83	الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	875”895
F2-Sarafand-01	صيدا	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	29.64	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	625”443
				الخيار –2 التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحيلها إلى مطمر صحّي	250”375
G4-Jezzine-00	جزّين	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	29.03	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	750”334
				الخيار –2 التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحيلها إلى مطمر صحّي	000”193
D2-Abbesye-03	صور	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	28.96	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	000”435
				الخيار –2 التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحيلها إلى مطمر صحّي	750”398
M9-Baalback-02	بعلبك	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	28.9	الحفر، وضع طبقة عازلة، تسوية الأرض وطمرها ومعالجة الغازات والعصارة	1”147”000

R9-Mishmesh-0	عكّار	المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي	28.39	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	150"250
				الخيار –2 التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحيلها إلى مطمر صحّي	74"500
G2-Ghaziye-00	صيدا	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	28.35	الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	457"200
E3-Kfour En-Nabatieh-00	النّبطيّة	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	28.13	الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	678"750
G2-Saida-1n	صيدا	المنطقة 3:النّبطيّة ولبنان الجنوبي	28.08	التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	359"250
R7-Kfar Chellane-0	المنية– الضنية	المنطقة 1: عكّار ولبنان الشّمالي	28.05	الخيار –1 الحفر، وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة	225"310
				الخيار –2 التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحيلها إلى مطمر صحّي	133"375
معدّل الكلفة يتراوح بين 590،130،32 و 61،187،39					

مكبّات مخلّفات البناء والهدم الـ 20 ذات الأولوية

تعريف المكبّ	القضاء	المنطقة	درجة الحساسية للمخاطر	خطة إعادة التأهيل المقترحة	الكلفة (USD)
Q7-Morh Kfarsghab-2	زغرتا	المنطقة 1: عكار ولبنان الشّمالي	23.53	تحقيق وجهة الإستعمال المطلوبة (بناء كنيسة)	40267
R7-Deir Ammar-2	المنية– الضنية	المنطقة 1: عكار ولبنان الشّمالي	23.53	مجموعة ذات أولويّة1 : الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	422550
K5 - Broummana -1n	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	23.48	مجموعة ذات أولويّة: 1 الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	839960
K4-Beit Meri-00	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	23.21	مجموعة ذات أولويّة 1 : الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	939750
P6-Kosba-2	الكورة	المنطقة 1: عكار ولبنان الشّمالي	23.19	تحقيق وجهة الإستعمال المطلوبة (بناء موقف)	109433
L5-Balloune-2	كسروان	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	23.16	مجموعة ذات أولويّة 1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	362900
L5-Qlaiaat-3	كسروان	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	22.85	مجموعة ذات أولويّة 1 : الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	553850
I5-Maaser Ech Chouf-0	الشّوف	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	22.59	مجموعة ذات أولويّة2: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	102440

L4-Dik Al-Mahdi-0	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	22.51	مجموعة ذات أولويّة1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	243600
K5- Ras El Maten-2n	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	22.50	تحقيق وجهة الإستعمال المطلوبة (بناء طريق جديدة)	147000
L8-Chmestar-01	بعلبك	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	22.15	مجموعة ذات أولويّة 1 : الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	127300
L5-Aain Er-Rihane-3	كسروان	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	22.08	مجموعة ذات أولويّة 1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	1175000
L4-Mtayleb-1	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.82	مجموعة ذات أولويّة2: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	57185
L4-Zouk Al Khrab-6n	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.74	مجموعة ذات أولويّة2: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	64650
L4-Zouk Al Khrab-5	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.49	مجموعة ذات أولويّة2: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	65650
M9-Maqne-07n	بعلبك	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	21.39	مجموعة ذات أولويّة1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	155625
J4-Aaytat-0	عاليه	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.39	تحقيق وجهة الإستعمال المطلوبة (توسيع الأرض)	77600

O6-Tartej-0n	جبيل	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.37	تحقيق وجهة الإستعمال المطلوبة (تحويل المكان إلى حديقة)	22800
L5- KfarTay-1n	المتن	المنطقة 2: بيروت وجبل لبنان	21.34	مجموعة ذات أولويّة 1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	686084
N10-Rasm Al Hadath-00n	بعلبك	المنطقة 4: البقاع وبعلبك/الهرمل	21.30	مجموعة ذات أولويّة 1: الفرز، الطحن وإعادة التّدوير	129765
				مجموع التكلفة	6323409

تقديرات كلفة إعادة التأهيل: يبلغ معدّل الكلفة الإجماليّة لإعادة تأهيل 20 مكباً للنّفايات المنزليّة الصّلبة الأكثر أولوية وخطورة 35 مليون و660 ألف دولار أميركي. في حين أن كلفة تأهيل بقية مكبّات النفايات الصلبة المنزلية هي في حدود 24 مليون و550 ألف دولار أميركي.

أما تقديرات كلفة تأهيل 20 مكبا لنفايات البناء والردم الأكثر خطورة وأولوية فهي بحدود ستة مليارات و324 مليون دولار أميركي. وتقديرات كلفة تأهيل بقية المكبّات الأقل خطورة وأولوية من هذا الصنف هي بحدود سبعة ملايين و455 ألف دولار.

خيارات إعادة التأهيل:

تختلف إجراءات إعادة التأهيل من مكب لآخر استناداً إلى مدى صعوبة الحالة وتوافر الحلول البديلة لإدارة النفايات، وقد تم افتراض سبعة خيارات لإعادة تأهيل مكبّات النفايات المنزلية الصلبة، وهي :

1. الحفر، المعالجة الأولية ونقل النفايات إلى معامل لمعالجة النفايات و / أو إلى مطمر صحي.
2. النقل إلى مطمر صحي.
3. تحويل المكب إلى مطمر صحي.
4. التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة.
5. الحفر، المعالجة ونقل النفايات.
6. الحفر وضع طبقة عازلة، التسوية والتغليف ومعالجة الغازات والعصارة.
7. التجميع مع النفايات الناتجة من المكبّات الأخرى ثم ترحليها إلى مطمر صحي.

الفصل الرابع

قطاع التأمين في لبنان

قطاع التأمين في لبنان

تؤدي الشركات والمؤسسات المالية بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، انطلاقاً من دورها في ضخ الأموال والحد من المخاطر التي تصاحب عادة عمل الشركات والمؤسسات والأفراد المضمونين، وبما يعزز النمو الاقتصادي في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من النمو الكبير الذي شهده قطاع التأمين في لبنان خلال العقد الماضي، إلا أن ذلك بقي أقل بكثير من النمو الذي شهدته قطاعات مماثلة كالقطاع المصرفي، سواء من حيث حجم المنتجات أو نوعية الخدمات وكفاءة العمليات. فعلى الرغم من الموقع المتقدم لقطاع التأمين في لبنان بين نظرائه في المنطقة، إلا أنه يبقى متخلّفاً كثيراً عن مجارات قطاعات التأمين في الدول المتطورة.

لذلك يرمي هذا الفصل إلى تقييم الدور الذي تلعبه شركات التأمين في لبنان والتطور الحاصل في هذا الدور خلال الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة للتعرف على طبيعة المشاكل والصعوبات التي يعانيها واقتراح الحلول المناسبة لها.

1. القيمة الإجمالية لأقساط التأمين Gross Premium Value

بلغت قيمة أقساط التأمين المكتتب بها 1.6 مليار دولار حتى نهاية عام 2016،[1] وذلك بارتفاع نسبته 3 % بالمقارنة مع عام 2015. لكن أقساط التأمين على الحياة المكتتب بها ارتفعت بوتيرة أعلى من بقية أقساط التأمين، بحيث تراوحت بين 5 % للأولى و 3 % للثانية عام 2015. وهو ما يتبيّن من خلال الجدول والرسم البياني أدناه.

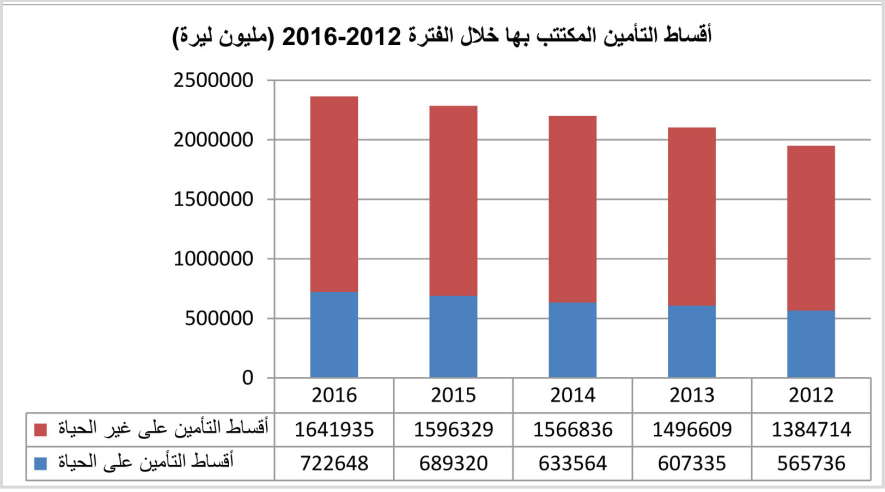

1- ICC. (2017). Insurance Sector Annual Report 2016.

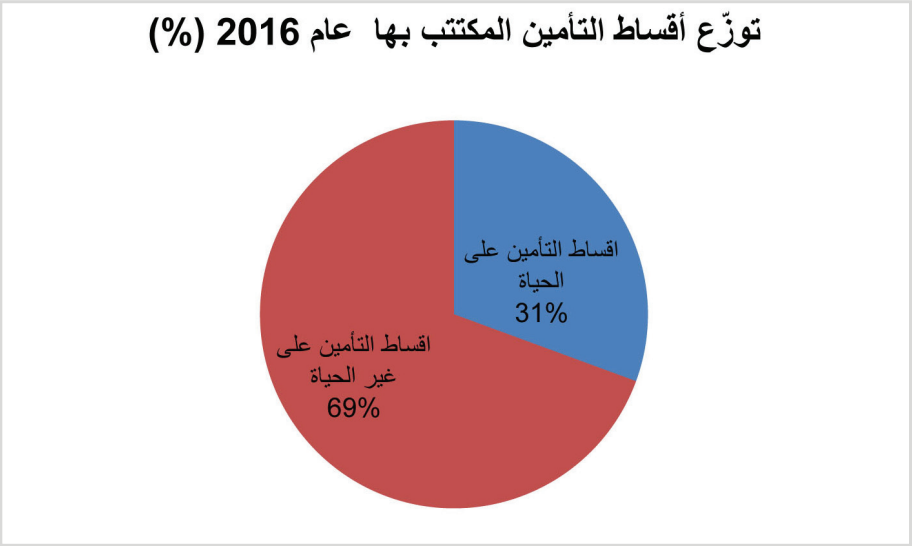

2. عمق التأمين والكثافة التأمينية

- مؤشر عمق التأمين

يُعرّف عمق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من حلول لبنان في مراتب متقدمة نسبياً (المرتبة 44 من أصل 88 دولة شملهم التقرير)، لجهة مؤشر عمق التأمين بين دول الشرق الأوسط وشمالي افريقيا، إلا أنه لا يزال أدنى من المتوسط العالمي ومن متوسط معدلات الدول المتقدمة. حيث بلغ معدل عمق التأمين في لبنان حوالي 3.1 % في العام 2016 مقارنة بنسبة 6.28 % كمتوسط عالمي و 6.73% في أوروبا و7.32 % في أميركا الشمالية. ويمكن تلخيص هذه النتائج من خلال الرسومات البيانية الآتية:

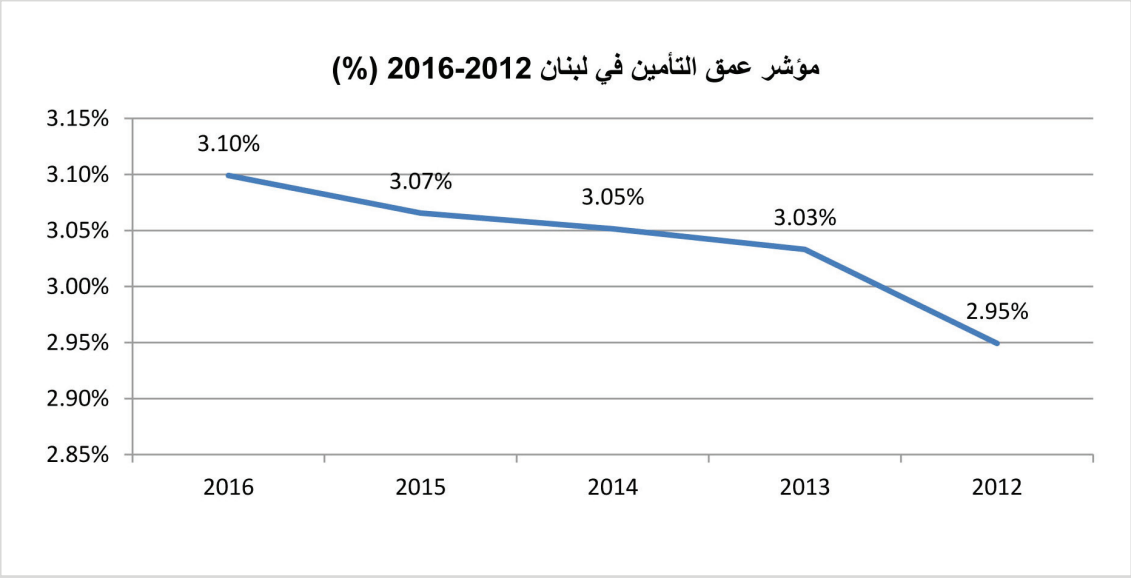

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

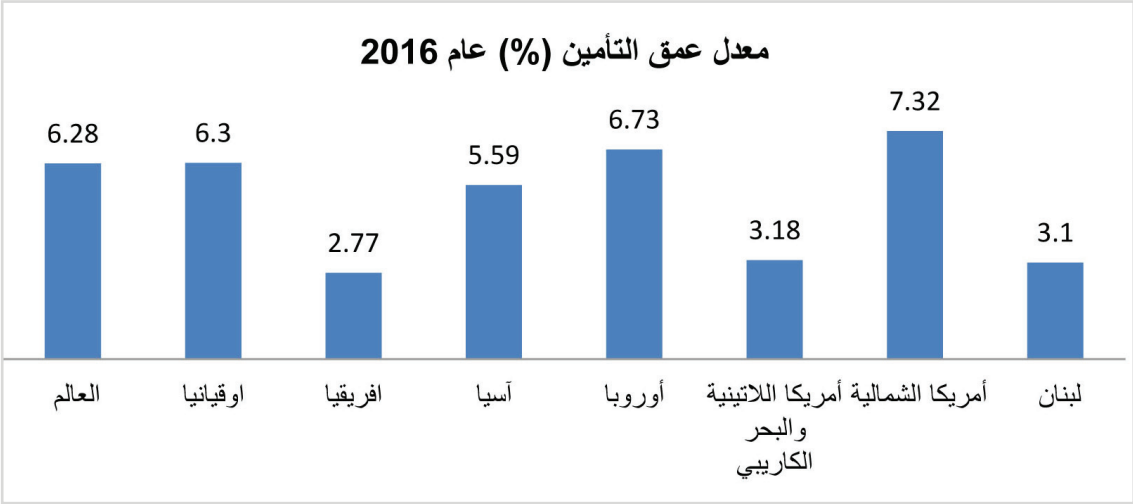

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

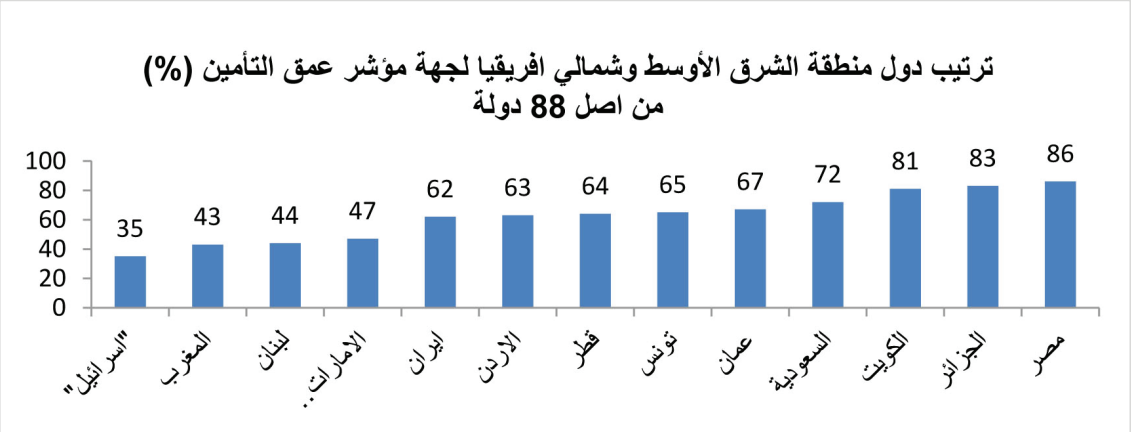

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

- مؤشر الكثافة التأمينية

يُعتبر مؤشر كثافة التأمين من أهم المؤشرات التي تقيس حجم الطلب التأميني في مختلف الاقتصاديات. وهو حاصل قسمة حجم أقساط التأمين الإجمالي على عدد السكان الكلي. وهو ما يبيّن حصة أو نصيب الفرد الواحد من أقساط التأمين. فكلما ازدادت هذه النسبة دلّ ذلك على تطور قطاع التأمين وزيادة فعاليته وأهميته.

وقد حلّ لبنان في المرتبة 57 عالمياً سنة 2016 على صعيد مؤشر الكثافة التأمينية. حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 268.6 دولار للفرد. وذلك مقابل 638.3 دولار للفرد على المستوى العالمي و1620 دولار في أوروبا و4072.2 دولار في أميركا الشمالية. كما يتضح من خلال الرسمين البيانيين أدناه:

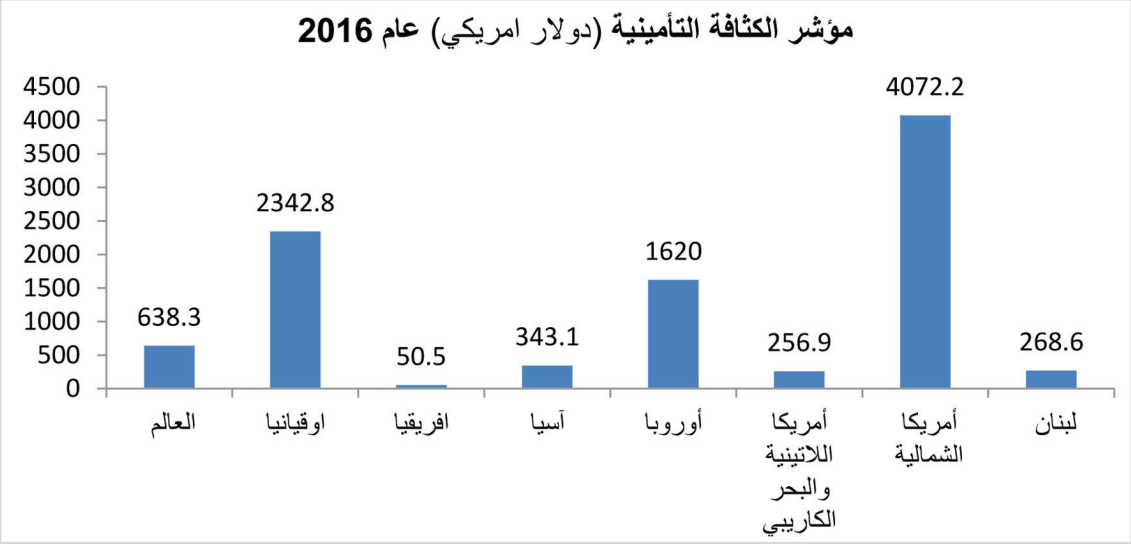

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

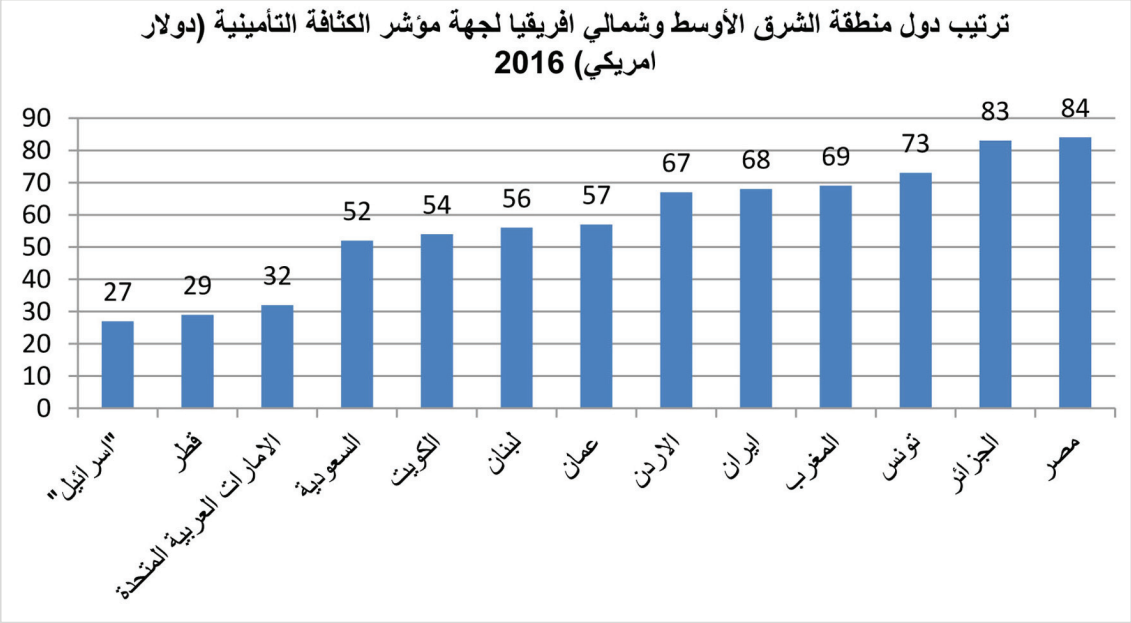

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

3. الخدمات التأمينية في لبنان[2]

يتوزع نشاط التأمين في لبنان على مروحة واسعة من الخدمات والمنتجات، تختلف في أهميتها كمصدر للإيرادات باختلاف الشركات. وتعتبر عقود التغطية الصحية المصدر الأساسي لأقساط التأمين الإجمالية المقبوضة. حيث بلغت نسبة هذه العقود 29.2 % من مجمل الأقساط لعام 2016، تليها عقود التأمين غير الإلزامية على السيارات (بنسبة 19 %)، فعقود الحماية مع برامج إدخار (Protection with savings 20،2 %)، فعقود التأمين على الحياة (10.5 %).

2- ICC. (2017). Insurance Sector Annual Report 2016.

ثم عقود تغطية الحريق (6.9 %)، وعقود تغطية الحوادث (4.6 %)، يليها عقود التأمين الإلزامي على السيارات (4 %)، فعقود النقل (2.0 %)، و3.5% لأنواع التأمين الأخرى.

4. الشركات العاملة في قطاع التأمين في لبنان

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في لبنان 51 شركة عام 2016 مقابل 61 شركة في العام 2001. وشكلت موجودات قطاع التأمين 9% من الناتج المحلي للعام 2016، مقارنة مع موجودات المصارف التي شكلت 40،4 % من إجمالي الناتج المحلي للعام ذاته.

وكما القطاع المصرفي تعاني الصناعة التأمينية في لبنان من إحتكار القلّة. حيث تسيطر شركات قليلة على الجزء الأكبر من قطاع التأمين. ففي قسم التأمين على الحياة تسيطر ست شركات على 74 % من إجمالي الأقساط. مما يعتبر مؤشراً على انخفاض المنافسة في هذا القطاع. أما بالنسبة لأشكال التأمين الأخرى فهناك سبع شركات تسيطر على حوالي 50 % من إجمالي الأقساط. وهي مبيّنة في الجدول الآتي:

التأمين على الحياة		أشكال التأمين الأخرى	
اسم الشركة	حصتها في السوق (%) عام 2016	اسم الشركة	حصتها في السوق (%) عام 2016
Alico	20.4	Medgulf	9.5
Bancassurance	15.4	Bankers	8.9
SNA	11.7	Axa ME	7.4
LIA	10.3	Libanosuisse	6
ADIR	10	Fidelity	5.9
Arope	6.4	Arope	5.9
AXA	3.8	Aliianz SNA	5.6
Sogecap	3.3	LIA	5.3
Bankers	2.7	Continental Trust	4.6
Beirut Life	2.4	Al-Mashrek	3.8
Medgulf	2.1	Alico	3.3
CLA	1.6	ALIG	3.3
Libanosuisse	1.4	Assurex	3
Fidelity	1.2	Cumber land	2.3
Securite	1.1	Araban	2.1
		ADIR	2.1
		The Capital	1.8
		UFA	1.8

ICC. (2017). Insurance Sector Annual Report 2016.

5. علاقة المصارف بقطاع التأمين

يحظر قانون النقد والتسليف في لبنان على المصارف تعاطي الأعمال غير المصرفية. وذلك تجنباً لتورط هذه المصارف بمخاطر تأمينية من شأنها أن ترفع منسوب الأخطار التي تتحملها حيال المودعين.

إلا أن ذلك لم يمنع المصارف من الانغماس بشكل تام، وإن كان بطريقة غير مباشرة في أنشطة التأمين، من خلال شركات تابعة لها، وخصوصاً لدى مصارف مجموعة ألفا. حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر أن ثمان شركات تأمين تابعة لمصارف تجارية تسيطر على حوالي 60 % من اكتتابات التأمين على الحياة. وذلك بحسب الجدول أدناه:

اسم شركة التأمين	اسم المصرف الذي يستحوز على عدد كبير من اسهمها	حصة الشركة السوقية من التأمين على الحياة (%)	حصة الشركة في التأمين على غير الحياة (%)
Bancassurance	البنك اللبناني الفرنسي، فرنسبنك، BLC	15.4	
LIA	بنك عودة	10.3	5.3
SNA	بنك بيروت والبلاد العربية BBAC والذي يملك فرنسبنك 37 % من اسهمه	11.7	
ADIR	بنك بيبلوس	10.0	2.1
Arope	بنك لبنان والمهجر	6.4	5.9
Sogecap	بنك سوسيتيه جنزال	3.3	
Beirut Life	بنك بيروت	2.4	
Allianz SNA	بنك بيروت والبلاد العربية BBAC والذي يملك فرنسبنك 37 % من اسهمه		5.6

المصدر : من اعداد الباحث بناءً على المعلومات الصادرة عن شركات التأمين والمصارف

وهذه الهيمنة غير المباشرة للمصارف على قطاع التأمين، والتي وصلت إلى حدّ نشر أفلام دعائية على شاشات التلفزة تروّج للمنتجات التي تصدر عن شركات التأمين التابعة للمصرف، دفعت شركات التأمين المستقلة إلى رفع شكوى إلى لجنة مراقبة هيئات الضمان، والتي رفعتها بدورها إلى حاكم مصرف لبنان الذي أصدر إعلاماً للمصارف رقمه 921 جاء فيه :

إعلام رقم 921

موجّه للمصارف وللمؤسسات المالية

بالاستناد إلى أحكام الفقرة الأولى من المادة 152 من قانون النقد والتسليف التي تحظر على المصارف أن تزاول تجارة أو صناعة أو نشاطاً ما غريباً عن المهنة المصرفية،

وبالاستناد إلى أحكام المادة الثانية من القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم 9812 تاريخ 4/5/1968 (تنظيم هيئات الضمان) التي تحظر ممارسة عمليات الضمان واعادة الضمان إلا من قبل هيئات يرخص لها بذلك من قبل وزير الاقتصاد والتجارة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني للضمان،

وبالاستناد إلى أحكام المادتين 38 و39 من قانون تنظيم هيئات الضمان المشار اليه أعلاه التي تحظر التسويق لعمليات الضمان وإعادة الضمان إلا من قبل رؤساء وأعضاء مجالس إدارة هيئات الضمان والممثلين القانونيين للهيئات الأجنبية ووسطاء ومندوبين ووكلاء مرخص لهم من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة،

ولما كانت المصارف والمؤسسات المالية ليست من هيئات الضمان أو من وسطائها أو وكلائها أو مندوبيها،

ولما كانت لجنة مراقبة هيئات الضمان قد افادت مصرف لبنان .بموجب كتابها رقم 2570/ل.م.ض./2017 تاريخ 14/9/2017 أن بعض المصارف اللبنانية تقوم ببث اعلانات متعلقة بتسويق عقود التأمين.بمختلف أنواعها وعبر مختلف الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي،

ولما كان عدد من المصارف والمؤسسات المالية يسمح أيضاً لوسطاء ومندوبين عن هيئات الضمان بالتواجدفي مراكز العمل المخصصة لهذه المصارف والمؤسسات المالية و/او يؤمن لهم أمكنة لتسويق عقود التأمين وإعادة التأمين وغيرها من عمليات الضمان،

لذلك، فإن مصرف لبنان، اذ يلفت النظر إلى النصوص القانونية المشار إليها أعلاه، يدعو المصارف والمؤسسات المالية إلى عدم القيام بعمليات الضمان وإعادة الضمان، من أي نوع كانت، أو التسويق لها .بمختلف أنواعها عبر مختلف الوسائل أو بث الاعلانات المتعلقة بها او السماح لمندوبين عن هيئات الضمان بالتواجد لدى المصارف والمؤسسات المالية المعنية او تأمين امكنة لهم وذلك تجنباً للتعرض لأي مساءلة او عقوبة بهذا الخصوص.

6. التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في لبنان

على الرغم من أن قطاع التأمين في لبنان صغير الحجم نسبياً ومجزّأ، إلا أنه لا يزال يملك القدرة على النمو في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة والتحديات المحيطة به. فأقساط التأمين في لبنان قد ارتفعت بشكل مطرد في مؤشر على مرونة وانضباط شركات التأمين. إلا أن هذا القطاع ما زال يواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرته على منافسة نظرائه في الدول المتقدمة، وتحول بالتالي دون ولوجه الأسواق المالية العالمية. ومن هذه التحديات نذكر ما يلي[3]:

أ. المضاربات الضارية الناتجة عن احتدام المنافسة بين الشركات والتي تقود إلى حرب أسعار وتدني أرباح هذه الشركات، الأمر الذي يُهدد إستقرارها المالي.

ب. جمود التشريعات والقوانين المالية المتعلقة بتنظيم العمل التأميني وتطويره، فيما شهدت قوانين التأمين النافذة في الدول العربية تعديلات متكررة خلال العقدين الماضيين. وحده قانون هيئات الضمان اللبناني الصادر في العام 1968 عُدل للمرة الأخيرة في العام 1999. إلا أن هذا القانون يبقى قاصراً عن تلبية متطلبات نمو وتطوير قطاع التأمين في لبنان لأسباب عديدة، أهمها ما يلي:

أولاً : الحد الأدنى لشركة التأمين في لبنان هو 2250 مليار ليرة (أي ما يساوي 1.5 مليون دولار أميركي). وهذا الرقم دون المستوى المطلوب قياساً على الدول العربية المجاورة، ومن بينها سوريا التي رفعت الحد الأدنى لرأسمال شركة التأمين فيها إلى ما لا يقل عن عشرة أضعاف ما هو عليه في لبنان.

ثانياً: لا يتضمن قانون التأمين اللبناني أحكاماً تتعلق بالتأمين عبر المصارف BANCASSURANCE وهي أداة توزيع لمنتجات التأمين دخلت المنطقة العربية بقوة خلال السنوات الأخيرة. ولذا تسوّق عقود التأمين من قبل المصارف وفقاً لاتفاقات تعقدها مع شركات التأمين (وهي تابعة لها في معظم الأحيان) وفقاً لارادتها ودون حسيب أو رقيب.

إن ارتفاع عدد الشركات وتدني حجم الحدَ الأدنى لرأسمال الشركة وضعف شروط الملاءة جعل القطاع اللبناني يعج بشركات تأمين صغيرة وغير قادرة على الدخول إلى الأسواق المالية العالمية الأمر الذي يعيق تطور هذا القطاع.

وقد أجرت مؤسسة BMI Research العالمية تحليلاً رباعياً لقطاع التأمين في لبنان خلص إلى النتائج التالية :

3- World Bank. (2013). Lebanon -The Insurance Sector : A Market and Risk Based Review.

نقاط القوة	نقاط الضعف
صمود شركات التأمين في ظلّ الأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرّ بها لبنان. نمو محتمل وقوي لفرع التأمينات الصحية. الانضباط العام في الاكتتاب من قبل شركات التأمين. السوق مفتوحة أمام الجميع للمشاركة سواء المؤسسات الإقيليمة أو الدولية أو متعددة الجنسيات.	– صغر حجم المؤسسات يعيق إمكانية وصولها إلى الأسواق المالية. – يوجد تحديات هيكلية في القطاع تقيّد نمو فرع التأمين على الحياة. – ربحية منخفضة لفروع التأمين على السيارات والعقارات. – صغر حجم السوق المالية اللبنانية.
الفرص	**التهديدات**
– احتمالية زيادة عدد المكتتبين في فرع التأمينات الصحية. – احتمالية زيادة عدد المكتتبين في فرع التأمين على الحياة.	– تدهور أوضاع الاقتصاد اللبناني.

BANK MED. (2017). ANALYSIS OF LEBANON'S INSURANCE SECTOR.

الفصل الخامس

تدهور نوعية الهواء في لبنان
ودور البلديات في المعالجة

تدهور نوعية الهواء في لبنان
ودور البلديات في المعالجة

تحوّل تدهور نوعية الهواء في لبنان، وبخاصة في المدن والمناطق شبه المدنية، إلى مشكلة بيئية متفاقمة، يقدّر الخبراء تكلفتها السنوية بما لا يقل عن 170 مليون دولار أميركي[1]. وبات الضباب الدخاني والجُسيمات الصغيرة والملوّثات السامة تشكل خطراً صحياً داهماً. حيث يتسبب التعرض لهذه الملوثات لفترة طويلة بأمراض سرطانية وإلحاق الضرر بالجهاز التنفسي والجهاز العصبي.

1. القطاعات الأساسية المسبّبة لتلوّث الهواء في لبنان [2]

1.1. قطاع النقل

يعتبر قطاع النقل مصدر تلوث الهواء الرئيسي في لبنان، بما فيه من سيارات وشاحنات وآليات تعمل على المازوت.

لقد بقي تجميع المعلومات حول نوعية الهواء يتم بشكل غير دوري إلى حين استحداث شبكة رصد نوعية الهواء عام 2013 بمبادرة من وزارة البيئة ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قامت وزارة البيئة بتوسيع هذه الشبكة مؤخراً بدعم من الاتحاد الأوروبي. وفي دراسة لتقدير نسبة الملوثات الهوائية المختلفة في المناطق اللبنانية بحسب النشاط الإنساني أو الطبيعي المسبب لهذه الملوثات، جرى تنفيذها بواسطة جامعة القديس يوسف عام 2012، تبيّن أن قطاع النقل هو المسؤول الأول عن التلوث الهوائي في لبنان، وخصوصاً في المجالات الآتية:

- 93 % من انبعاثات أحادي أوكسيد الكربون.
- 67 % من انبعاثات المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية.
- 52 % من الأكاسيد أحادية النيتروجين.

ومع تحديث المعلومات المتوافرة حول تلوث الهواء في لبنان مجدداً عام 2014، بالتعاون بين وزارة البيئة وجامعة القديس يوسف والوكالة الإيطالية للتقنيات الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة (ENEA)،

1- World Bank. (2004). Cost of Environmental Degradation :The Case of Lebanon and Tunisia.

2- وزارة البيئة، و الاتحاد الأوروبي. (2017). دليل عملي للبلديات لتعزيز الادارة البيئية.

تبيّن أن أهم الملوثات الصادرة عن النقل متركزة على الطرقات الرئيسية وفي المدن الكبرى.

1.2. قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في لبنان. وهو يشمل معامل الكهرباء التابعة للدولة والمولدات الكهربائية الخاصة، سواء التي تتواجد بشكل كبير ضمن الأحياء السكنية أو تلك التابعة للمؤسسات السياحية والمراكز التجارية والمؤسسات الصناعية الكبيرة. والكثير من عوادم المولدات الخاصة تحديداً تفتقر للمواصفات الصحية المطلوبة.

1.3. المؤسسات الصناعية والمصنّفة

وتضم هذه المؤسسات الفئات التالية :

– المؤسسات الصناعية (معامل الترابة، الورق والكرتون، الخشب...)

– المؤسسات المصنّفة (المزارع ومحطات المحروقات)

أما المصانع ،خصوصاً الصغيرة منها فهي تنتشر بين الأبنية السكنية. وعلى العموم فهي موجودة حيث يقيم ثلثي سكان لبنان.

1.4. قطاع النفايات الصلبة

تؤدي عملية تحلل النفايات في المكبّات العشوائية إلى انبعاث غازات ملوثة وروائح كريهة. ويفوق عدد المكبّات العشوائية في لبنان 300 مكب تشهد عمليات حرق للنفايات الصلبة في الهواء الطلق. وقد تفاقم هذا الوضع خصوصاً في منتصف تموز سنة 2015 مع إقفال مطمر الناعمة. ويرجح أن يكون عدد هذه المكبّات قد ارتفع منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

والجدير ذكره أن عمليات حرق النفايات بشكل عشوائي تؤدي إلى انبعاثات هوائية ضارة جداً بنوعية الهواء وبصحة المواطنين. كما أن الروائح الكريهة المنبعثة من المكبّات العشوائية يمكنها ان تمتد على دائرة قطرها 2 كلم حول المكب الواحد، ولها آثار سلبية على الوضع الانساني بشكل عام.ويمكنها التسبب بمشاكل صحية جدية على المدى البعيد.

1.5. القطاع الزراعي

يتسبب استعمال الروث الحيواني كسماد عضوي في الأراضي الزراعية بروائح كريهة ناجمة عن مركّبات كيميائية متطايرة، كالمركبات العضوية المتطايرة التي تحتوي غاز الميثان، ومركبات النيتروجين، ومركبات الكبريت (مثل ثاني هيدروجين الكبريتيد والمركبات الكيميائية الكبريتية ذات رائحة كريهة، الخ..). وتختلف حدّية هذه الروائح حسب الظروف المناخية، مثل سرعة الرياح واتجاهها والرطوبة والحرارة المحيطة.. الخ.

2. تأثير الأزمة السورية على نوعية الهواء

تُقدّر النسبة الإضافية في انبعاثات الملوثات الهوائية نتيجة الأزمة السورية بحوالي 20 %. مما يؤدي إلى تدهور نوعية الهواء، كما هو مبيّن في الجدول أدناه :

	أول أوكسيد الكربون	أكاسيد النيتروجين	ثاني أوكسيد الكبريت	الجسيمات العالقة – 10 مايكرون	الجسيمات العالقة – 2.5 مايكرون
الكميات الاضافية في ملوثات الهواء في عام 2014 مقارنة بعام 2010 (بالطن)	100.346	15317	2222	1221	1077
الزيادة المئوية في عام 2014 مقارنة بعام 2010	% 18	% 20	% 4	11%	% 13

AUB. (2014). Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions.

ويتسبب النزوح السوري في مضاعفة تدهور نوعية الهواء في لبنان نتيجة عدة عوامل هي: الطلب المتزايد على إنتاج الطاقة والكهرباء، وازدياد حركة النقل البري، وازدياد حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.

بالنسبة لتزايد الطلب على الطاقة، تشير دراسة قامت بها وزارة الطاقة والمياه سنة 2015 إلى أن زيادة الطلب على الطاقة قد وصلت إلى 450 ميغاوات سنوياً مقابل 251 ميغاوات سنة 2014. وهذه الزيادة تؤدي بشكل تلقائي إلى ازدياد عدد المولدات الخاصة في المناطق السكنية، وتقدر نسبة الانبعاثات الهوائية الإضافية الناتجة عن زيادة مولدات الكهرباء الخاصة بنحو 10 % من أكاسيد النيتروجين وما يقارب 2 % من الملوثات الأخرى. أما الخطوة الأكبر فهي في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والجسيمات العالقة، والتي تشكل ضرراً هاماً على صحة الإنسان.

أما بخصوص ازدياد حركة النقل البري، فقد أشارت دراسة للبنك الدولي عام 2013 إلى ازدياد حركة النقل البري بنسبة 50 % في المدن التي تستقطب عدداً كبيراً من النازحين. متوقعة ارتفاع حركة المرور بين المدن اللبنانية الرئيسية بنسبة 5 % نتيجة الأزمة السورية. مما يؤدي إلى زيادة انبعاثات أكاسيد النيتروجين بنسبة 10 % و انبعاثات اوكسيد الكربون بنسبة 17 % بالإضافة إلى زيادة 3 % في الجسيمات العالقة على الصعيد المحلي. ويزيد من تفاقم الأوضاع في بعض المناطق التي ترتفع فيها أصلاً مستويات هذه الملوثات. ويصبح هذا الواقع أكثر تفاقماً في بعض المناطق، كمدينة بيروت على سبيل المثال، التي تعاني من التلوث المزمن للهواء. الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع عدد الإصابات بأمراض الحساسية والربو، وخصوصاً عند الأطفال والمسنين.

ويبقى عامل حرق النفايات في الهواء الطلق، خصوصاً من مخيمات وتجمعات النازحين المنتشرة في مختلف المناطق. مما يتسبب في مضاعفة الغازات السامة.

3.الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء وأنشطة الرصد الأخرى[3]

أطلقت وزارة البيئة عام 2013 المرحلة الأولى من الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء. وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمنت هذه المرحلة إقامة

خمس محطات للرصد في لبنان، تستخدم أجهزة تحليل على شبكة الإنترنت موصولة بجهاز تحكم إشرافي ونظام للحصول على البيانات ضمن وزارة البيئة.

وقد بدأت المرحلة الثانية من الشبكة عام 2017 بدعم من الاتحاد الأوروبي. وتضمنت إنشاء عشر محطات أخرى لرصد الملوثات المعيارية، بالإضافة إلى ثماني محطات للأرصاد الجوية وثلاث محطات لرصد الجزئيات الصلبة ومحطة معايرة واحدة. وجميع هذه المحطات موصولة أيضاً بنظام جمع البيانات في وزارة البيئة. وهذه المحطات موزعة جغرافياً على الشكل الآتي:

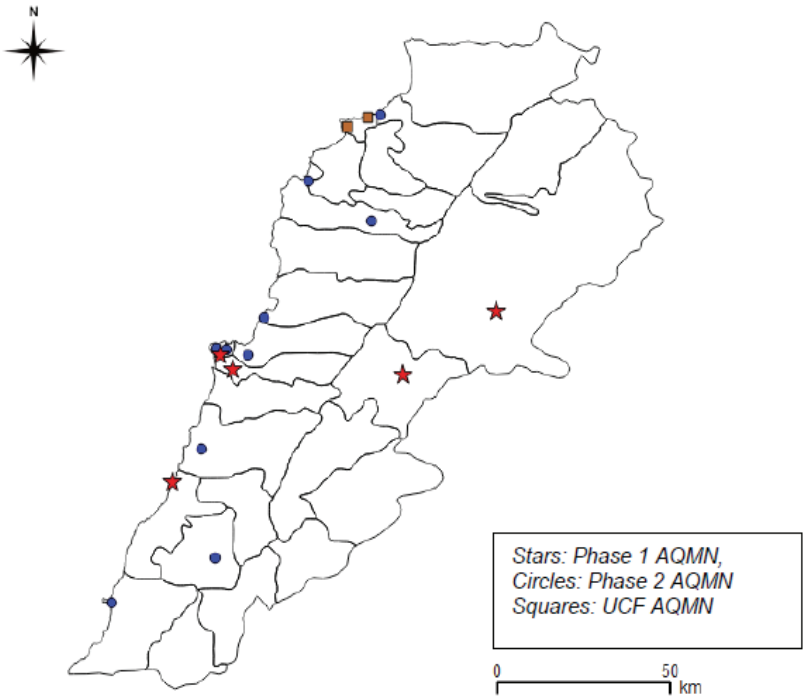

توزيع بعض محطات شبكة رصد نوعية الهواء في لبنان

يذكر أن أول جردة بالإنبعاثات محللة زمنياً وموزعة مكانياً لسنة 2010 في لبنان قد تم نشرها من قبل جامعة القديس يوسف في العام 2012. مما وفر مصدراً هاماً لدراسات تلوث الهواء. وقد استخدمت هذه الجردة لاحقاً في نمذجة نوعية الهواء في لبنان. كذلك قامت مؤسسات أخرى بدراسات حول مصادر ملوثات الهواء،

3- MOE. (2017). Lebanon's National Strategy for Air Quality Management for 2030. Ministry of Enviroment.

بما في ذلك تركيزات المكونات العضوية المتطايرة VOC في الهواء المحيط.

وفي مطلع العام 2014 جرى إطلاق عملية أخرى لتحديد التركيزات الأساسية لنوعية الهواء في لبنان، تبعاً للأنشطة البشرية المختلفة. وذلك بالتعاون بين وزارة البيئة وجامعة القديس يوسف والوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيا الجديدة والطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة ENEA. الأمر الذي يعطي دفعاً لدراسات تقييم الأثر البيئي ريثما يتم تفعيل الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء بشكل كامل.

4. الاستراتجية الوطنية لمراقبة نوعية الهواء في لبنان 2015 - 2030 [4]:

أُطلقت هذه الاستراتيجية من قبل وزارة البيئة في شهر كانون الأول 2017 بتمويل من الإتحاد الأوروبي، عشية إقرار قانون حماية نوعية الهواء في شهر شباط 2018. ومن خلال هذه الاستراتيجية التي تحمل شعار «لكل مواطن الحق في التمتع بهواء نظيف وصحي» تلتزم الحكومة اللبنانية بتعزيز وحماية نوعية الهواء المحيط من خلال اعتماد أهداف طويلة الأمد، بغية تحقيق الرؤية المنصوص عليها في الاستراتيجية بحلول عام 2030. بما في ذلك تقييم مخاطر ملوثات مثل: أحادي أكسيد الكربون، وثاني أكسيد النيتروجين، والأوزون، وانبعاثات الجزئيات، وثاني أكسيد الكبريت، بالإضافة إلى بعض الملوثات الأخرى قصيرة الحياة)الكربون–الأسود، الغازات الفلورين، الميثان(، فضلاً عن انبعاثات غازات الدفيئة.

كذلك تهتم الاستراتيجية بنوعية الهواء الداخلي، سواء في المناطق السكنية أوالأمكنة العامة)بما في ذلك الجوانب المتصلة بالتدخين(، إلى جانب العوامل المتصلة بالتلوث السمعي.

وتتناول الاستراتيجية أيضاً كيفية تعزيز تدابير الحد من مخاطر حرائق الغابات في لبنان كوسيلة لمنع حرائق الغابات الكبيرة وتجنب أو تخفيف الآثار الصحية والبيئية المرتبطة بها.

- عناصر الاستراتيجية

تتألف الاستراتيجية من ستة أهداف استراتيجية معروضة في الجدول أدناه. وهذه الأهداف تسمح للحكومة اللبنانية بتحديد المخرجات والأنشطة اللازمة لتحقيق الرؤية المحددة في الاستراتيجية بحلول عام 2030 على مستوى كل هدف. وهي تشكل بحد ذاتها إطاراً للعمل في المدى القصير والمتوسط والطويل. كما تسمح للجهات المعنية باستخدام الاستراتيجية كأساس لتحديد التدخلات اللازمة على كل صعيد. بحيث يمكن على سبيل المثال وضع خطة عمل قصيرة الأجل لوزارة التربية بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجية.

4- MOE. (2017). Lebanon's National Strategy for Air Quality Management for 2030. Ministry of Enviroment.

الأهداف والمؤشرات والمخرجات المحددة في الاستراتيجية الوطنية لمراقبة نوعية الهواء:

الأهداف	المؤشرات	المخرجات
1. تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي	المؤشر 1.1. قيام مجلس الوزراء او الوزراء المعنيين بإصدار المراسيم التطبيقية ذات الأولوية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية المؤشر 2.1. تزويد 100% من طاقم دائرة نوعية الهواء بالتدريب اللازم تماشياً مع خطة التدريب.	المُخرج 1.1. اعتماد مشروع قانون حماية نوعية الهواء (أقر عام 2018) المُخرج 2.1. تحديث المعايير الوطنية لنوعية الهواء المحيط على أساس تقييم نوعية الهواء في جميع أنحاء البلاد المُخرج 3.1. تعزيز دائرة نوعية الهواء في وزارة البيئة والهيئات المسؤولة عن رصد تلوث الهواء المُخرج 4.1. وضع خطط محلية لنوعية الهواء المُخرج 5.1. وضع تدابير/خطط في حالة ارتفاع مستويات التلوث
2. تحسين تقييم نوعية الهواء في مختلف أنحاء البلاد	المؤشر 1.2. إستحداث قاعدة للبيانات مبنية على المعلومات التي تمت معالجتها إنطلاقًا من القياسات الخاصة بشبكة رصد نوعية الهواء. بحلول 2018، المؤشر 2.2. إرساء جردة وطنية محدّثة للانبعاثات بحلول 2019،	المُخرج 1.2. إنشاء وتشغيل وصيانة)بما في ذلك ضمان/مراقبة الجودة(البنية التحتية لرصد نوعية الهواء المُخرج 2.2. وضع منهجية لتحليل وتقييم والإبلاغ عن بيانات نوعية الهواء لأنظمة الرصد التابعة لوزارة البيئة وتلك المتفرعة المُخرج 3.2. التحديث والتحسين والمراجعة المنتظمة لجردات الانبعاثات الأولية القائمة والمنتجة من قبل وزارة البيئة وغيرها من الجهات المعنية المُخرج 4.2. وضع نظام تقييم ونمذجة وطني متكامل وتحديثه بانتظام المُخرج 5.2. : توليد مؤشر محلي لخطر اندلاع الحرائق من محطات الأرصاد الجوية القائمة، والبدء بتقييم أداء نظم الإنذار بالحرائق القائمة في التنبؤ بمخاطر الحرائق

3. إيجاد الحلول لمشاكل نوعية الهواء الناجمة عن المصادر الثابتة في السقائف الهوائية الملوثة	المؤشر 1.3. إصدار منهجية لعينّات نوعية الهواء عبر قرار لوزير البيئة بحلول عام 2018، المؤشر 2.3. إصدار جميع الكشوفات والتقارير الذاتية البيئية بحسب منهجية عينات نوعية الهواء الخاصة بوزارة البيئة بدءًا من عام 2018 المؤشر 3.3. موافقة دائرة نوعية الهواء فيما يختص بتدابير الحد من المخاطر المطلوبة لإصدار شهادات الالتزام البيئي المتعلقة بنوعية الهواء	المُخرج 1.3. اعتماد القيم الحدية المقترحة للانبعاثات للقطاعات الصناعية الرئيسية على أن تتماشى مع مستويات أفضل التقنيات المتاحة المُخرج 2.3. وضع الإجراءات اللازمة لإنفاذ التشريعات للرصد الذاتي والإبلاغ وعمليات التحقق من قبل أطراف ثالثة في القطاعات الرئيسية. المُخرج 3.3. وضع آلية منح الرخص البيئية لانبعاثات ملوثات الهواء
4.إيجاد الحلول لمشاكل الهواء الناجمة عن المصادر المتحركة	المؤشر 1.4. بحلول عام 2020، اعتماد معايير الاتحاد الأوروبي في إجراءات الميكانيك لإصدار شهادات الترخيص. المؤشر 2.4. إصدار جميع قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بمعايير جودة الوقود بناءً على توصيات ليبنور المؤشر 3.4. تنفيذ ما لا يقل عن إجراء واحد للحد من المخاطر في مطار رفيق الحريري الدولي بيروت بحلول عام 2020، تماشياً مع مبدأ توزيع المصادر	المُخرج 1.4. تعزيز قدرات التفتيش عن المصادر المتحركة على المستوى الوطني المُخرج 2.4. تنفيذ ورصد وإنفاذ التشريعات المتعلقة بنوعية الوقود المُخرج 3.4. تحسين نوعية الهواء من النقل الجوي والبحري
5. تعميم إدارة نوعية الهواء في القطاعات ذات الأولوية	المؤشر 1.5. اعتماد أهداف تحسين نوعية الهواء في الخطط القطاعية بحلول عام 2020، لدى عن قطاعين على الأقل. المؤشر 2.5. ضم انبعاثات وتقاييم نوعية الهواء في جميع مشاريع وخطط تغير المناخ بدءًا من 2018	المُخرج 1.5. ضمان التعاون مع السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بتغير المناخ المُخرج 2.5. وضع تقييم بيئي استراتيجي لاستراتيجية النقل البري في لبنان المُخرج 3.5. دمج نوعية الهواء في قطاع الطاقة المُخرج 4.5. دمج نوعية الهواء في القطاع الصناعي المُخرج 5.5. دمج نوعية الهواء في قطاع إدارة النفايات الصلبة المُخرج 6.5. دمج نوعية الهواء في قطاعي الزراعة والحراجة

6. التواصل والتوعية بشأن نوعية الهواء	المؤشر 1.6. تشغيل عدد من أدوات التواصل الرئيسية لنشر مؤشر نوعية الهواء عبر تطبيق للهواتف الذكية وموقع وزارة البيئة الإلكتروني ولوحات المعلومات بحلول عام 2018. المؤشر 2.6.، وضع التقارير الشهرية والسنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة البيئة بشكل مستمر بحلول نهاية 2017	المُخرج 1.6. توفير بيانات وتقارير منتظمة عن نوعية الهواء لسائر مواقع الرصد ونمذجة النتائج للجمهور العريض المُخرج 2.6. ربط الأنشطة الجارية في وزارة البيئة والجامعات

MOE. (2017). Lebanon's National Strategy for Air Quality Management for 2030. Ministry of Enviroment.

5. التدابير والإجراءات التي يمكن للبلديات اتخاذها لإدارة نوعية الهواء [5]

تبرز أهمية وإمكانية البلديات في لعب دور أساسي في تحسين نوعية الهواء ضمن نطاقها البلدي إنطلاقاً من صلاحياتها التي يرعاها القانون. وذلك من خلال إجراءات متعددة منها ضبط تشغيل واستثمار المولدات الخاصة، وتنظيم النقل البري ضمن نطاقها البلدي، وغير ذلك من الإجراءات.

1.5. فيما يتعلق بقطاع النقل

يمكن للبديات القيام بالتدابير والاجراءات التالية في هذا المجال:

أ) وضع آلية إجرائية لمراقبة التزام السيارات والشاحنات بالمعاينة الميكانيكية وذلك عن طريق الإجراءات التالية :

تطبيق أحكام القانون رقم 341 تاريخ 6/8/2001 وتعديلاته، الذي أكد على ضرورة توقيف عمل السيارات العاملة على المازوت للحدّ من تلوث الهواء.

مراقبة صيانة المركبات والباصات (وخاصة باصات المدارس)والحافلات ضمن النطاق البلدي.

تحرير محاضر ضبط بالآليات التي يصدر عنها تلوث كبير للهواء.

ب) ترتيب المساحات العامة لتشجيع التنقل السلس (مشاة، دراجات هوائية..) أو النقل غير الآلي، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

5- وزارة البيئة، و الاتحاد الأوروبي. (2017). دليل عملي للبلديات لتعزيز الادارة البيئية.

تنفيذ مشاريع نموذجية في بعض الأحياء على المستوى المحلي، والتي تأخذ بعين الاعتبار التنقل السلس.

إستحداث مناطق للمشاة في مراكز المدن والبلدات الكبيرة.

ج) استحداث وتفعيل وسائل النقل المشترك المحلية ضمن النطاق البلدي وتنظيمه باتخاذ الإجراءات الآتية:

استحداث مواقف لسيارات العموم والحافلات العمومية

تنظيم أماكن وقوف المركبات والحافلات العمومية

تنظيم أوقات مرور الحافلات العمومية بغية تخفيض عدد الرحلات اليومية وبالتالي تخفيف الضرر البيئي.

د) إجراء حملات توعية للأهالي بشأن الحدّ من تلوث الهواء عبر تنظيم ندوات بالتعاون مع الجمعيات المحلية.

هـ) تنظيم حركة المرور والنقل العام بشكل يخفف من الازدحام، خصوصاً في ساعات الذروة.

2.5. فيما يتعلق بقطاع الطاقة

تستطيع البلديات القيام بالتدابير والإجراءات التالية :

أ) إلزام أصحاب المولدات الخاصة بالتقيد بالشروط الفنية المطلوبة، خصوصاً تلك المتعلقة بإدارة الملوثات الهوائية والتلوث الضوضائي، وبما ينسجم مع قرارات السلطات المختصة، لا سيما تلك المتعلقة بمواصفات مداخن المولدات الخاصة. وكذلك تثبيت تلك المولدات في أماكن مكشوفة وبعيدة على الأقل مئة متر عن الأماكن السكنية.

ب) فرض الشروط الفنية اللازمة لتشغيل واستثمار المولدات الخاصة على المنظمات الأهلية والدولية غير الحكومية والجهات المانحة المعنية بشؤون اللاجئين والنازحين الراغبة بإستحداث مولدات في مخيمات وتجمعات النازحين غير الرسمية.

ج) العمل مع وزارة النقل والأشغال العامة على تحويل الطاقة المستعملة في المولدات الخاصة من الديزل الأحمر إلى الأخضر للحدّ من الانبعاثات الهوائية.

د) تدريب جهاز الشرطة البلدية لإجراء كشوفات ميدانية دورية على المولدات الخاصة غير المرخص بها من أجل مراقبة أماكن تواجدها ومدى توافقها مع المعايير البيئية الموضوعة لها. وذلك بالإستناد إلى خرائط تحدد أماكن تركيز المولدات ضمن نطاق البلدية. كما تحدد الطاقة الإنتاجية لكل مولد بالتعاون مع وزارة البيئة.

هـ) تحديد غرامات وتحرير محاضر ضبط بحق مشغلي و أو مستثمري المولدات الخاصة غير المرخص بها.

3.5. فيما يتعلق بالمؤسسات الصناعية والمصنفة

تستطيع البلديات القيام بالتدابير والاجراءات التالية :

1. تشجيع الالتزام بمعايير للبناء تأخذ في الاعتبار ترشيد استخدام الطاقة، وتتضمن أسطحاً خضراء، وغيرها من التقنيات المتوفرة.

2. اعتماد مفهوم " الإنتاج النظيف" او " الإنتاج الاخضر " للقطاعات الصناعية، مع تشجيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة (كالطاقة المائية والطاقة الشمسية والطاقة الهوائية).

3. إنشاء مناطق صناعية بعيدة نسبياً عن السكن للتخفيف من الآثار السلبية على السكان

4. التأكد من أن كافة المؤسسات مرخصة وفقاً للقوانين مرعية الاجراء

5. التأكد من ملائمة شاحنات نقل المواد الأولية للشروط الفنية المطلوبة

6. إعداد قائمة بيانات معلوماتية بالمؤسسات الصناعية والمصنفة المرخصة وغير المرخصة.

4.5. فيما يتعلق بقطاع النفايات الصلبة

تستطيع البلديات مراقبة عملية الادارة المتكاملة للنفايات والتأكد من حسن تنفيذها، وذلك باتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

1. منع حرق النفايات في الهواء الطلق، وتحرير محاضر ضبط للمخالفين

2. إعداد برنامج عمل حول كيفية التخفيف من النفايات وفرزها من المصدر.

3. الاهتمام بعملية نقل النفايات بطريقة سليمة بيئياً وبطريقة دورية تمنع تكدس النفايات لفترة طويلة

4. تغطية النفايات المرمية بشكل دوري (يومي او نصف أسبوعي) بالتراب للحدّ من الروائح الكريهة الناتجة عن عملية تحلل النفايات. وذلك كحل في المدى القريب.

5. مكافحة التلوث الهوائي الناتج عن المكبّات العشوائية عبر إيقافها فوراً وتأهليها، كحل في المدى المتوسط.

تجربة إتحاد بلديات الفيحاء في رصد نوعية الهواء

1. نبذة عن المنطقة:

يشكل إتحاد بلديات الفيحاء جزءًا من محافظة لبنان الشمالي، وقد تأسس عام 1982. وهو يتألف اليوم من أربع بلديات هي طرابلس والمينا والبداوي والقلمون. يمتد الاتحاد على مساحة قدرها 3281.4 هكتار. ويبلغ عدد سكانه 376047 نسمة بحسب تقديرات عام 2015، بكثافة معدلها 115 نسمة بالهكتار. أما عدد النازحين السوريين الموجودين داخل الإتحاد فقد بلغ 64861 نازحاً في الفترة ذاتها. يحتوي الاتحاد على مرفأ طرابلس وهو ثاني أكبر مرفأ في لبنان.

2. الإشكالية البيئية في منطقة الإتحاد:

يعاني الاتحاد بالدرجة الأولى من انقطاع مزمن للتيار الكهربائي قد يصل إلى 12 ساعة باليوم. مما يؤدي إلى نسبة تشغيل عالية للمولدات الخاصة تتسبب بالتلوث الهوائي فضلاً عن التلوث السماعي (الضوضاء).

يعاني الاتحاد أيضاً من غياب نظام شامل للنقل العام وقِدم جزء كبير من سيارات النقل الخاص. الأمر الذي ينعكس سلباً على نوعية الهواء وبالتالي على صحة السكان. بالاضافة إلى ذلك، فقد ساهم تدفق أعداد كبيرة من النازحين السوريين إلى مناطق الإتحاد في تفاقم المشكلة.

3. الحل البيئي المبتكر :

وفي عام 2014، أطلق إتحاد بلديات الفيحاء مشروع GouAIRnance في لبنان، وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي يشمل أربع مدن متوسطية هي العقبة (الأردن) وفالنسيا (اسبانيا) ومرسيليا (فرنسا) وطرابلس (لبنان)، بقيمة 500 مليون يورو مخصصة لإتحاد بلديات الفيحاء، يهدف إلى التخفيف من تلوث الهواء عبر فهم أعمق لنسب التلوث وحوكمة بيئية أكثر شفافية في إيصال المعلومات البيئية للمواطنين. ومن هنا، جرى تشكيل مجمع للرصد الأرضي (Territorial monitoring community) مؤلفاً من مختلف الفرقاء المعنيين، مهمته مرافقة المشروع عبر مراحله المختلفة.

وقد تم في سياق المشروع تم تجهيز مختبر قياس نوعية الهواء في الاتحاد بمعدات جديدة لتطويره وتحسين أدائه. كما جرى تركيب محطات إضافية ضمن مدن الاتحاد لقياس الملوثات على مدار الساعة، مع نشر النتائج التي تصدرها تلك المحطات على الموقعين الإلكترونيين الخاصين بالإتحاد ووزارة البيئة. وهذه المعلومات ساهمت في التمكين لإعداد دراسة مفصلة حول وضع التلوث الهوائي في مدن الاتحاد.

4. شركاء المشروع

(AViTeM) Agence des Villes et Territoiries Mediterraneens Durables:

المنسق الرئيسي : الاتحاد الأوروبي : ممولاً، اتحاد بلديات الفيحاء

5. الانجازات المحققة

تحديث المعدات في مختبر قياس نوعية الهواء في اتحاد بلديات الفيحاء

إنشاء محطات إضافية جديدة في مدن الإتحاد لقياس الملوثات على مدار الساعة

ربط محطات رصد نوعية الهواء بوزارة البيئة مستقبلاً

إعداد دراسة مفصلة متوافرة للعموم

المراجع :

AUB. (2014). Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions.

BANK MED. (2017). ANALYSIS OF LEBANON'S INSURANCE SECTOR.

BDL. (2017). PAYMENTS AND SECURITIES SETTLEMENT SYSTEMS IN LEBANON.

EY. (2017). EY FinTech Adoption Index 2017. ERnst & Young.

ICC. (2017). Insurance Sector Annual Report 2016.

IDAL. (2018). FINTECH Factsheet 2017.

ITA. (2016). 2016 Top Markets Report Financial Technology.

KMPG. (2017). The Pulse of Fintech : Q4 2016.

MOE. (2017). Lebanon's National Strategy for Air Quality Management for 2030. Ministry of Enviroment.

Swiss Re Institute. (2017). World insurance in 2016: the China growth engine steams ahead.

UNDP. و MOE. (2017). UPDATED MASTER PLAN FOR THE CLOSURE AND REHABILITATION OF UNCONTROLLED DUMPSITES THROUGHOUT THE COUNTRY OF LEBANON.

Wamda. و Payfort. (2017). FINTECH IN MENA: Unbundling the financial services industry.

World Bank. (2004). Cost of Environmental Degradation :The Case of Lebanon and Tunisia.

World Bank. (2013). Lebanon -The Insurance Sector : A Market and Risk Based Review.

وزارة البيئة، و الاتحاد الأوروبي. (2017). دليل عملي للبلديات لتعزيز الادارة البيئية.

of their potential impacts on the environment as based on a Prioritization Model developed for the purpose of the plan. In addition to policy proposals aiming at countering the contagion of the crisis.

Notwithstanding recent growth, however, the insurance sector has lagged far behind the Lebanese banking sector growth in terms of product size, quality of service , and efficiency of operations. Compared to regional peers, insurance sector achieved an outstanding performance in contrast to its performance at the international level. Chapter Four demonstrates an overview of the Lebanese insurance sector as well as exposing the challenges it faces.

Recent studies investigating the air quality have proven that Lebanese citizens are exposed to high levels of air pollution particularly in big cities. The levels of air pollutants exceed World Health Organization Standards which necessitated urgent actions by national authorities Chapter five requests a special attention to air pollution as a major environmental risk factor for poor health focusing on the role of the municipalities to mitigate the effects of air pollution as well as setting out recommendations on possible actions could 1be taken .

Introduction

Lebanon is taking a step to be an oil producer country after a long march of preparations punctuated with failed attempts to start due to political instability. In December 2017, the Council of Ministers approved the awarding of exploration and productions licenses for the two blocks (four in North of Lebanon , nine in South of Lebanon) exclusively to a consortium made of France's Total, Italy's Eni and Russia's Novatek. On the 9th of February 2018, the official signing ceremony of two exclusive petroleum rights awarded to the consortium was held in Beirut in the presence of President of the Republic of Lebanon along ministers and Members of Parliament, together with Ambassadors, companies representatives and other stakeholders.

A sign of the Consultative Center of Studies and Documentation commitment to raising the public awareness about the promising sector , thus it was convenient to devote Chapter one of the seventieth issue of Development Report to present a summary of the last updates in the legal and institutional framework of the Lebanese oil and gas industry , in addition to the details related to results of the first licensing round .

"Fintech" a newly coined term has emerged after blending the word Finance with Technology . This new sector is the descendant of technology innovations within the finance sector. Chapter Two , highlights the latest global fintech trends , indicating the status of this sector in Middle East and Lebanon . It also identifies Lebanon's huge growth potential in financial technology as well as a number of indications that demonstrate the ability of the Lebanese economy to play pioneer role in this field.

As the Lebanese citizens pin their hopes on the potential wealth of oil and gas , the waste crisis has emerged on the Lebanese scene when the Ministry of Environment published its updated master plan for the closure and rehabilitation of uncontrolled dumpsites at the end of 2017. Chapter three addresses the current situation of the uncontrolled dumpsites in most localities in Lebanon, with a focus on the top 40 priority dumpsites divided equally between Municipal Solid Waste and Construction and Demolition Waste. These dumpsite were chosen in light

2. The Impacts of Syrian Crisis on Air Quality 57
3. National Network for Air Quality Monitoring and other monitoring activities 58
4. Lebanon's National Stratgey for Air Quality Management 2015- 2030 59
5. Measures and actions that municipalities can take to manage air quality 62
References 66

Table of contents

Introduction 5

Chapter one : The latest development in the oil and gas sector during the second half of 2017 7

1. Introduction 9

2. In the Content of the Awarding licenses for Blocks 4 and 9 10

3. Draft Law for Onshore Petroleum Activities 12

4. Draft Law for stablishing the National Oil Company 12

5. Sovereign Wealth Fund Draft Law 14

6. Draft law for Ensuring Transparency in Oil and Gas Sector 16

Chapter Two : Fintech Sector in Lebanon 17

1. Global Fintech Trends 19

2. Fintech in the Middle East Region 21

3. Factors facilitating the gorwth of Fintech Companies in Lebanon 22

4. The Most Active Fintech Companies in Lebanon 23

Chapter Three: Updated Master Plan For The Closure An Rehabilitation Of Uncontrolled Dumpsites Throughout The Country Of Lebanon 27

1. **Introduction** 29

2. Results of the latest survey to update the data of the waste dumps master plan 30

a. Municipal Solid Waste (MSW) Dumpsite 30

b. Construction and Demolition Waste (CDW) Dumpsite 31

3. Rehabilitation Options According to Prioritization Decision Tool 32

Chapter Four : The Insurance Sector in Lebanon 41

1. Gross Premium Value 43

2. Insurance depth and insurance density 44

3. Insurance services in Lebanon 46

4. Opreating Companies in Lebanese Insurance Sector 47

5. The Relation between Banks and Insurance Companies 48

6. Challenges facing the insurance sector in Lebanon 50

Chapter Five : Air quality degradation in Lebanon and the role of municipalities in treatment 53

1 .The main sectors causing air pollution in Lebanon 55

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:
Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

Prepared by:
Department of Economic Studies
Issued by:
The Consultative Center for Studies and Documentation
Date of publication:
July 2018
Volume: Seventeen
First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Al Wouroud Building- 1st floor
Land phone: 01 /836610
Fax: 01 /836611
Cell phone: 03 /833438
Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
P.o.Box: 24/ 47
E-mail:dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

The Development Report

July 2018

Volume Seventeen

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress

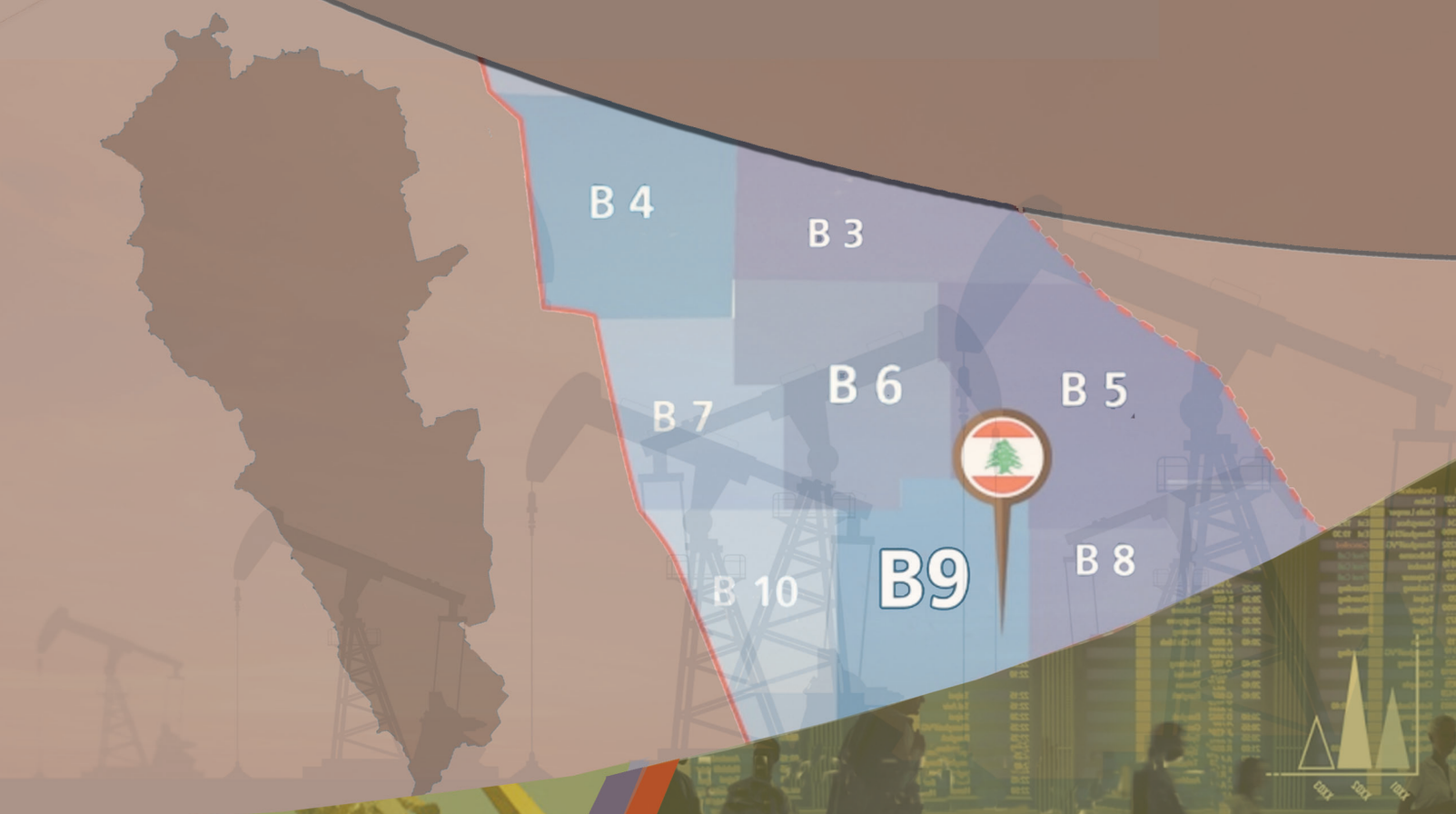

Volume Seventeen
July 2018